دور النقابات المهنية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر

إعداد

د. السيد على عثمان أحمد

المدرس بقسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

- المقدمة ومشكلة الدراسة :

تواجه المجتمعات بتعدد الاحتياجات والمطالب المجتمعية المراد اشباعها لمواطنيها تلك التى تتصف بالتنوع والتجدد بل والتطور مع اختلاف الزمان والمكان وهذا ما يفرض ايجاد أساليب وأدوات مختلفة لتقديم أوجه خدمات الرعاية الاجتماعية .

وتسعى كافة الدول الحديثة إلى تطوير برامجها وسياسات الرعاية الاجتماعية بها حتى توفر مستوى معيشى لائق لأفراد المجتمع من خلال المؤسسات الحكومية وبالشراكة الفعالة مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدنى بما يضمن اشباع الاحتياجات واجابة المطالب المجتمعية .

وتمثل عملية صنع السياسة محصلة تفاعل عدة مؤثرات من البيئة الداخلية والخارجية اضافة إلى نشاط أفراد وجماعات مصالح ومؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤسسات دولية إقليمية وعالمية تندرج فى مجموعها تحت ما يسمى بمنظمات المجتمع المدنى Civil society.

والمجتمع المدني له تشكيلات عديدة مثل النقابات الصحية العمالية والمهنية واتحادات رجال الأعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها من التنظيمات حيث تقوم بعض هذه التنظيمات من أجل الدفاع عن حقوق الفئات التي تستهدفها بدافع فئوي خاص بمصالح فئة مهنية معينة أو من أجل دافع عام، مثل تنمية المجتمع وتطويره والرقي به[١].

وتتميز النقابات المهنية في أغلب الدول العربية بأنها ولدت من رحم تجمعات المهنيين وأبناء المهنة الواحدة، وقد غدت أداة نضالية هامة لحماية حقوق أعضائها وتحقيق الحماية الاجتماعية فى مقابل مؤسسات الدولة المختلفة من خلال دورها النضالى سواء داخل النقابة أو خارجها بالتعاون مع الأطراف الفاعلة فى المجتمع.

إن حركة النقابات فى مصر لها تاريخ طويل، بداية من الحضارة المصرية العظيمة، وتعرض العمل النقابى عبر تاريخه لفترات من الإزدهار والإنكسار، غير أنه فى العقود الأخيرة مر بتجربة إمتلأت بعدد من السلبيات أفقدته قيمته، ومخزونه التاريخى، ومن ثم قدرته على التطور والتفاعل مع المجتمع المحلى والإقليمى والدولى.

وفي مرحلة تالية ومع زيادة المرونة في الإطار القانوني المنظم لنشاط النقابات وبفضل نضج خبرتها النضالية وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تبنت النقابات برامج مطلبية لها صفة الشمول تهدف لحماية أعضائها ووضع أطر لعلاقات العمل والدفع بالحكومة إلى زيادة نسبة المخصصات التى تنفق على الخدمات الاجتماعية بهدف تحسين حياة الأعضاء والمجتمع عموماً.

وتلعب التنظيمات المهنية دورًا هاماً في القضاء على الفجوات Gaps القائمة في مستويات المعيشة بين طبقات المجتمع المختلفة، الأمر الذي يضمن استقرارًا اقتصاديًا واجتماعيًا ومزيدًا من الخدمات لأفرادها المنتسبين إليها.

حيث تقوم النقابات المهنية بمهمة أساسية في تفعيل دور أعضائها كشريحة لها ثقل سياسي واجتماعي ومؤسسي مستمد من الأثر الكبير الذى يحدثه هذا المجموع على صانعى السياسات الاجتماعية مما يدفع باتجاه احداث تغييرات مختلفة من أجل الحصول على مكاسب تصب فى نهاية الأمر فى صالح الحركة النقابية.

وتعد النقابات المهنية أحد أشكال تنظيمات المجتمع المدنى والتى تساهم بدور مهم فى تشكيل مفردات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى اطار مؤسسة تضم المنتسبين إلى مجال اختصاصها ،ولاشك أن ثقلها هذا يمكنها من التأثير فى السياسات الاجتماعية المرتبطة بأعضائها بصفة خاصة والتأثير فى المجال الاجتماعى بصفة عامة.

وتشمل هذه المشاركة المساهمة فى صياغة السياسات التنموية مع مؤسسات المجتمع الأخرى، والمشاركة في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية المطروحة للنقاش، وإبداء الرأي فيما يتعلق بالسياسات العامة وسياسات مكافحة الفقر بالإضافة إلى لعب دور مهم في التأثير في الأمور التي تمس حياة أفراد المجتمع من حيث قوانين العمل، والتأمينات الاجتماعية والحوافز والخدمات وغيرها .

وقد ظلت العلاقة بين السياسي والنقابي تمثّل جدلاً في الأوساط السياسية والنقابية والاجتماعية في آن ليس فقط في مستوى التنظير وإعلان المواقف لكن أيضًا في مستوى الممارسات وتداعياتها المختلفة، إذ تتلازم المصلحة العامة مع الهدف السياسي، ولا يمكن أن نقطع بين الديمقراطية الاجتماعية والمفهوم السياسي للبناء الاجتماعي ، وكل نقابة في النهاية هي مكلفة بالدفاع عن حقوق منسبيها ومصالحهم، وكل تهديد للمشروع المجتمعي في النهاية تهديد

ا

.

و

لكل طرف، ويمكن أن تتعرض هذه المصالح من حين لآخر للتهديد أو الضرر من قبل الطرف الآخر،علاوة على ذلك هناك مجموعة من التشريعات التي تسنها الدولة لتنظيم جوانب تلك العلاقة، والتي يمكن أن تنتقص من مصالح أحد الطرفين، ويمكن أن تكون الدولة ذاتها صاحب العمل، كما أن الدولة هي الطرف الثاني في عقود الوظيفة العامة، والتي تحكمها تشريعات معينة كقانون الخدمة المدنية .

كذلك فإن المهنيين الذين يقدمون خدماتهم مقابل أجر تربطهم مصالح مشتركة تتمثل في الدفاع عن مهنتهم والإرتقاء بها وكفالتها بموجب تشريعات تصدرها الدول ، وعدد النقابات المهنية فى مصر فى تزايد مستمر حيث وصل عددها إلى ٢٤ نقابة مهنية حتى الآن وتضم أكثر من ثلاثة ملايين عضواً كان آخرها نقابة العلاج الطبيعى ١٩٩٤.

ومن ثم، فإن الموظفين بالحكومة وأصحاب المهن المختلفة يجدون أنفسهم فى حاجة ماسة لأن يوجدوا عدداً من التجمعات تحت أسماء مختلفة مهمتها فى الأساس الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم أمام أصحاب العمل أو حتى أمام الدولة ذاتها، حيث لا يصبح هناك دور فاعل لهؤلاء الأفراد دونما تجمعات تدافع عن مصالحهم .

ولقد اعترفت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بحقّ العمال والمهنين فى تنظيم أنفسهم فى كيانات أو تجمعات ، لهذا فإن المواثيق الدولية الخاصة اعتبرت هذا الحق أحد الحقوق الأساسية للإنسان .

وتتنوع الحقوق والمصالح التي يستهدف العمل النقابي الدفاع عنها أو تحقيقها، ففي مجال العلاقة مع أصحاب العمل، يستهدف العمل النقابي حمل أصحاب العمل على التفاوض مع ممثلي العمال والوصول معهم إلى إتفاقيات جماعية تضمن أجوراً مجزية وشروط عمل معقولة، وربما إشراك العمال في إدارة العمل والإستفادة من الأرباح، وفي مجال العلاقة بالدولة، يستهدف العمل النقابي الدفع بإتجاه سن تشريعات تضمن حقوق ومصالح العمال والموظفين العامين وحرية العمل النقابي لهم، وثمة دور للعمل النقابي في مجال العلاقة بين العمال أنفسهم، حيث يستهدف ترسيخ الوعي والتضامن العمالي، بما يضمن للعمل النقابي مزيداً من القوة في مواجهة أصحاب العمل [٣].

إنه وبسبب العديد من المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية وبدافع من الرغبة الجارفة من قبل المواطنين لاجراء مزيد من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، برز الدور الهام للعمل النقابى خاصة المهنى منه فى التصدى لقضايا العدالة الاجتماعية وتوفير خدمات الرعاية وتحقيق التنمية المجتمعية .

لقد كانت الحركة النقابية فى المجتمع المصرى وغيره من المجتمعات شريحة حية من شرائح المجتمع، ومن ثم فهى تؤثر فيه وتتأثر به، ولم يكن أبدًا تاريخ الحركة النقابية مجرد تاريخ فني لا يهم إلا النقابيين، لذلك أصبح العمل النقابى فى العصر الحديث موضع اهتمام رائد من جانب الهيئات المحلية والدولية والكتاب والنقابيين والعلماء المتخصصين فى البحوث الاجتماعية والسلوكية والتربوية، كما أفرد له الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والدستور المصرى والتشريعات والقوانين الكثير من المواد لأنه أصبح جزءً لا يتجزأ من التراث الحضارى للبشرية والإنسانية جمعاء.

وتمثل النقابات المهنية أحدى أهم منظمات المجتمع المدنى المنوط بها تنظيم الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمنتسبين إليها من المهنيين مما يجعل لهذه البناءات الاجتماعية أثر فاعل فى كافة نواحى المجتمع خاصة فى ظل الحديث عن قوتها وحجم أعضائها ونوعيتهم المهنية.

وتعتبر النقابات المهنية حركة اجتماعية قائمة بذاتها لاعتمادها على ثلاثة أبعاد أساسية هى: البعد المذهبى أو الأيدلوجى المتمثل فى جملة الأفكار والمبادىء التى تتبناها النقابة وتعمل على الدفاع عنها وتحاول

تجسيدها واقعيًا ، والبعد الأداتى الذى يتمثل فى أسلوب النشاط ووسائله، والبعد الغائى المتمثل فى الغاية التى تسعى النقابة إلى تحقيقها من خلال نشاطها [٤].

وهناك العديد من الدراسات والبحوث التى أهتمت بدور النقابات وسياسات الرعاية الاجتماعية والتى نعرض لأهمها كالتالى:

١- دراسة Muniz Gilbert Mario 1982[٥] والتى استهدفت تطوير أسلوب مناسب يسمح بمزيد من المشاركة المجتمعية فى مجال وضع أو التخطيط للسياسات يعتمد فى الأساس على مشاركة المواطنين فى منافشة القضايا أو المشكلات المطروحة فى مراحل صنع السياسات واستكشاف السياق الاجتماعي والسياسي الذي تتطور فيه مشاركة المواطنين فى تعديل السياسات وتطويرها وتقييمها ، وأوضحت الدراسة أن المشاركة المجتمعية تحتاج إلى مزيد من التفعيل والمساءلة للمسئولين حيث لا تعدو كونها رمزية و كذلك العمل على ضمان المشاركة فى وضع الأهداف والغايات والتقييم والتعديل والتطوير للسياسات الاجتماعية.

٢- دراسة Wong, Seng-lee 1990[٦] والتى استهدفت التعرف على دور النقابات المهنية فى وضع السياسات من خلال دورها الفاعل فى اجراء مزيد من البحوث التطبيقية حول السياسات المختلفة والعمل على توظيف مثل هذه النتائج وتوصيلها لصناع السياسات ، وأوضحت الدراسة أن النقابات المهنية شكلت مشاركتها فى مجال بحوث السياسات ما مجموعه ٨٠.٠٩٪ وتمثلت أهم مهامها فى انتاج المعرفة حول السياسات ونقلها وتشجيع البحوث التطبيقية أو الميدانية فى هذا الشأن.

٣- دراسة Kinney, Nancy Theresa 2001[٧] والتى استهدفت التعرف على أثر إحدى الجماعات غير الرسمية " الجماعات الدينية " فى صنع السياسات ، وركزت على دورها فى تنفيذ ووضع السياسات في مرحلة الصياغة ، وساهمت هذه الدراسة فى معرفة أهمية السياق الاجتماعي في صياغة السياسات بشكل عام والسياسة الاجتماعية على وجه الخصوص، وأوضحت استخدام عدد من الاستراتيجيات من قبل المدافعين عن الفئات الاجتماعية التي ترغب في تشكيل السياسة العامة والسياسات الاجتماعية.

٤- دراسةBryant, Toba 2001[٨] والتى استهدفت تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها جهات فاعلة في استخدام المعرفة الاجتماعية فى التأثير على تغيير السياسات وخاصة السياسة الصحية ، وأوضحت النتائج كيف تستخدم مؤسسات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من المعرفة للتأثير على عملية التغيير السياسي، وكذلك بينت استخدام المشاركين لأدوات معينة في التأثير مثل المحامين والأطباء وغيرهم من النقابات المهنية تمثلت فى العلاقات العامة القانونية والعلاقات الشخصية ونهج الاستراتيجية السياسية لنقل معارفهم حول القضايا وأخيراً أوضحت الدراسة قدرة مؤسسسات المجتمع المدني على التأثير فى عملية تغيير السياسة القائمة.

٥- دراسة منال محمد نصر الدين الأمين ٢٠٠٥[٩] حيث أكدت على أهمية الوعى الجماهيرى من خلال تنمية الفهم والادراك والاحساس بالمعاناة التى يعانيها المواطنون وبضرورة العمل على تغيير وعى القيادات

السياسية وأوصت الدراسة بالعمل على حرية قيام التنظيمات الفئوية والمهنية والنقابات والاتحادات وغيرها من منظمات المجتمع المدنى.

٦- دراسة حنان محمد حافظ ٢٠٠٥[١٠] والتى أكدت على استخدام النقابات لعدد من الأنشطة والآليات للقيام بدورها وكانت أبرزها الندوات والمؤتمرات للتعبيرعن أرائها وكذلك الحصول على عضوية المجالس التشريعية لتوصيل رأيها للمسئولين ، كما أشارت الدراسة لوجود بعض الخلافات فى وجهات النظر بين الدولة والنقابات خاصة ما تعلق منها بالحريات ، وقد أوضحت الدراسة وجود مجموعة من المعوقات التى تواجه النقابات للقيام بدورها السياسى أهمها ما تعلق بالنقابات ذاتها والآخر ما تعلق بعلاقتها بالدولة.

٧- دراسة سامية البطمة و يوسف عدوان٢٠٠٧[١١] والتى أكدت على أهمية تفعيل الحركة النقابية فى المشاركة فى صياغة السياسات العامة من خلال معالجة المشاكل التنظيمية والقانونية التى تعانى منها ثم الاتجاه نحو مجالات أوسع من العمل النقابى للمشاركة فى صنع السياسات وتوصلت إلى أن أهم آليات تفعيل الدور النقابى فى التثير على صياغة السياسات هو العمل على استقلالها والتوسع فى الخدمات الاجتماعية المقدمة ، تقوية العمل النقابى ، التحلى بالشفافية.

٨- دراسة رشا عبد الله سالم الحنيطى٢٠٠٩[١٢] وهدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة واقع دور النقابات المهنية كأحد مكونات المجتمع المدنى فى عملية الاصلاح السياسى بما تملكه هذه النقابات من قدرة على التثير فى شريحة كبيرة من المجتمع حيث أن منتسبى النقابات المهنية فى تزايد مستمر مما يدفع فى اتجاه أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به هذه النقابات فى المرحلة الحالية وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى والتاريخى وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: امكانية تصنيف النقابات المهنية ضمن جماعات المصالح Interest Groups وذلك من خلال التأثير فى القرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى عبر ممارسة عمليات الاقناع والضغط والمفاوضات، وغدت النقابات المهنية أكثر فاعلية من الأحزاب فى ممارسة وظائف وأداء مهمات ذات طابع سياسى وأوصت الدراسة باعتبار النقابة تمثل العلاقة بين الدولة والمواطن وحلقة الوصل بين من يمارس المهنة وبين الدولة .

٩- دراسة مدحت محمد الرفاعى ٢٠١١ [١٣] والتى توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن المنظمات غير الحكومية كإحدى منظمات المجتمع المدنى فى مصر باتت تلعب دوراً كبيراً مما مضى فى مختلف المجالات وخاصة فى مجالات الدفاع عن حقوق الانسان والمرأة وقضايا الفئات المهمشة فى المجتمع ،وأن هذه التنظيمات فى حاجة إلى تحديد أهدافها فى اتجاه رسم سياسة واضحة والاهتمام بالكوادر البشرية وأن يكون هناك دور واضح لها فى مرحلة تنفيذ السياسة ، وأوصت الدراسة بمزيد من الفرص المتاحة أمام المنظمات غير الحكومية للمشاركة فى رسم وتنفيذ وتقويم خطط وبرامج السياسة العامة .

١٠- دراسة طارق طاهر عبده ٢٠١٢ [١٤] حيث استهدفت الدراسة تفعيل شراكة الفقراء في إطار منظمات المجتمع المدني في صنع واقتراح سياسات الرعاية واعتمدت الدراسة علي المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني حيث بلغ إجمالي عددهم ٥٧٣ عضوًا ، وتوصلت الدراسة لعدة

نتائج أهمها : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها بين منظمات المجتمع المدني في صور شراكة الفقراء وفي مقومات وآليات الشراكة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر.

١١- دراسة حازم محمد ابراهيم مطر٢٠١٢[١٥] والتى أهتمت بالعدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، وتوصلت لعدد من النتائج الهامة فيما يتعلق بسياسات الرعاية الاجتماعية بالمجتمع المصرى أهمها اختبار فروض الدراسة والتوصل إلى أنه توجد علاقة معنوية بين العدالة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة في المجتمع المصري ، وأنه توجد علاقة معنوية بين اتجاهات الشباب الجامعي ومتغيرات صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة في المجتمع المصري ، وأوصت الدراسة بضرورة مشاركة الشباب الجامعي في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة ، ضرورة التزام الدولة بتوفير وإتاحة الفرص أمام الجميع وعدم التمييز بينهم ، وتوفير المسكن المناسب .

١٢- دراسة ماجدة فريد محمد ٢٠١٢ [١٦] حيث استهدفت الدراسة تحديد سياسات الرعاية الاجتماعية التى تتضمنها برامج الاحزاب السياسية وخلصت الدراسة إلي أن أكبر نسبة سياسات رعاية اجتماعية هي سياسات الرعاية الصحية ، يليها في المرتبة الثانية سياسات الرعاية التعليمية، يليها في المرتبة الثالثة الإسكان، يليها في المرتبة الأخيرة التأمينات الاجتماعية والمعاشات، ويدل ذلك على أن مستقبل سياسات الرعاية الاجتماعية يرتب على النحو التالي(صحة – تعليم – إسكان – تأمينات اجتماعية ومعاشات) ، كذلك توصلت الدراسة إلي أن ترتيب القضايا الاجتماعية التي تضمنتها سياسات الرعاية الاجتماعية والتي ركزت عليها برامج الأحزاب السياسية المصرية، هي قضية الفقر، يليها في المرتبة الثانية قضية البطالة، يليها في المرتبة الثالثة قضية الأمية، يليها في المرتبة الأخيرة تمكين المرأة ويعكس ذلك أولوية القضايا الاجتماعية.

١٣- دراسة MacDonald, Jo-Anne 2012 [١٧] والتى استهدفت التعرف على العوامل التي تؤثر على تحديد الأولويات بالنسبة للنقابات الصحية المهتمة بالسياسات الصحية والبيئية وكذلك أهتمت الدراسة بمعرفة طبيعة ونطاق مشاركة هذه المنظمات فى صنع السياسات والعوامل الخارجية التى تؤثر على نظام تحديد الأولويات والخيارات المناصرة للسياسات ، وأوضحت النتائج أن دور النقابات الصحية فى مجال تحديد الأولويات فى مجال وضع السياسة هي جزء لا يتجزأ من عملها وعملية ديناميكية تتضمن الضغط على المؤسسات الرسمية لخلق الفرص والاقتراب من تحقيق مطالب هذه النقابات ، وأوصت الدراسة بالمشاركة فى مجالات السياسات من جانب النقابات، وصناع القرار المهتمين بالسياسات.

١٤- دراسة ايمان موسى النمس ٢٠١٤ [١٨] والتى أهتمت بدور النقابات العمالية فى صنع سياسات الحماية الاجتماعية وتوصلت لمجموعة من النتائج أهمها : أن النقابات تعانى عددًا من المعوقات التى تواجهها عند

قيامها بدورها فى صنع سياسات الحماية الاجتماعية وهى : معوقات مرتبطة بالنقابات ذاتها وتتمثل فى ضعف التأطير النقابي ، مشاكل تنظيمية مثل غياب الديمقراطية الداخلية والشفافية وكثرة الانشقاقات والخلافات، وعدم الاهتمام بتكوين الكوادر النقابية ، غياب البرامج المتكاملة ، معوقات على مستوى الدولة متمثلة فى: المركزية ، غياب العمل المؤسسي، الدور المتعاظم للنخبة الحاكمة ، معوقات تخص طبيعة سياسات الحماية الاجتماعية متمثلة فى تعقد مواضيع الحماية الاجتماعية وتدفق المعلومات .

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة يستفاد منها ما يلى:

– أوضحت الدراسات ضرورة ضمان المشاركة فى وضع الأهداف والتعديل والتطوير للسياسات الاجتماعية القائمة واجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول هذه السياسات

(MacDonald, Jo-Anne -Muniz Gilber, Wong, Seng-lee)

– أوضحت الدراسات قدرة مؤسسسات المجتمع المدني والجماعات غير الرسمية على التأثير فى عملية تغيير السياسات الاجتماعية (Bryant, Toba, Kinney).

– أكدت الدراسات على حرية قيام التنظيمات الفئوية والمهنية والنقابات والاتحادات وغيرها من منظمات المجتمع المدنى والاشارة لعدد من الأنشطة والآليات التى تساعدها للقيام بدورها وكانت أبرزها الندوات والمؤتمرات للتعبيرعن أرائها (حنان محمد حافظ – محمد نصر الدين الأمين).

– أوضحت الدراسات أهم آليات تفعيل الدور النقابى فى التثير على صياغة السياسات خاصة العمل على استقلالها وقيام النقابات المهنية بوظائف وأداء مهمات ذات طابع سياسى (سامية البطمة و يوسف عدوان– رشا عبد الله سالم).

– أوصت الدراسات بمزيد من الفرص المتاحة أمام منظمات المجتمع المدنى فى صنع السياسات وآليات الشراكة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر(مدحت محمد الرفاعى– طارق طاهر عبده).

– أشارت الدراسات إلى وجود مجموعة من المعوقات التى تواجه النقابات للقيام بدورها السياسى (حازم محمد ابراهيم مطر٢٠١٢ – ايمان موسى النمس).

– **مشكلة البحث:** تتحدد المشكلة البحثية للدراسة الراهنة فى تحديد دور النقابات المهنية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر وذلك من خلال الوصف والتحليل لجوانب هذا الدور من خلال تحليل اسهامات النقابات المهنية فى مراحل عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وهى مرحلة وضع السياسات ومرحلة التنفيذ للسياسات ومرحلة تقويم السياسات الاجتماعية ثم تحديد المعوقات التى تواجه النقابات المهنية فى القيام بدورها والتوصل إلى رؤية مستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية فى مراحل عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر.

- **أهمية الدراسة :** لكل دراسة أهميتها من الناحية العلمية والعملية وتتمثل أهمية الدراسة الراهنة فى:

١- تحاول الدراسة اثراء الجانب النظرى والمعرفى الخاص بقضايا السياسة الاجتماعية.

٢- العمل على تحديد الدور المهم أو اسهامات النقابات المهنية كإحدى مؤسسات المجتمع المدنى فى صنع أو رسم سياسات الرعاية الاجتماعية.

٣- تحاول الدراسة رصد وتحليل دور النقابات المهنية فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية نظراً لطبيعة العضوية التى تشكل هذه التنظيمات وقدرتها على مناقشة القضايا التى تهم الأعضاء والرأى العام فى المجالات الاجتماعية.

٤- تنبع أهمية الدراسة الراهنة من كون النقابات المهنية لها دورًا بارزًا فى التأثير على السياسات القائمة خاصة فى ظل تزايد عددها وتنوع أنشطتها ومجالات اهتمامها.

٥- تحاول الدراسة التوصل لرؤية مستقبلية لدور النقابات المهنية فى المرحلة القادمة فى ظل المتغيرات المعاصرة .

- **أهداف الدراسة :** تتمثل أهداف الدراسة الراهنة فى :

١- تحديد اسهامات النقابات المهنية في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٢- تحديد اسهامات النقابات المهنية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

٣- تحديد اسهامات النقابات المهنية في تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية.

٤- تحديد المعوقات التى تواجه النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٥- التوصل لرؤية مستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية فى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

- **تساؤلات الدراسة :** تتمثل تساؤلات الدراسة فى :

١- ما دور النقابات المهنية في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية ؟

٢- ما دور النقابات المهنية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية ؟

٣- ما دور النقابات المهنية في تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية ؟

٤- ما المعوقات التى تواجه النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ؟

٥- ما الرؤية المستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية فى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ؟

- **الاطار النظرى للدراسة :**

١- **مفهوم الدور:** لفظة دور مصدر دار والجمع أدوار والدور مهمة ووظيفة ، والدور الاجتماعى : السلوك المتوقع من الفرد فى الجماعة أو النمط الثقافى المحدد لسلوك الفرد الذى يشغل مكانة معينة [١٩].

والدور هو مجموعة الدوافع والأهداف والاتجاهات والسلوك التى يتوقع من الأفراد والجماعات ممن يشغلون مكانًا أو وضعًا اجتماعيًا ومن ثم فهو يصف السلوك المتوقع.

واجرائياً يقصد الباحث بمفهوم الدور الاسهامات التى تقوم بها النقابات المهنية كإحدى منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع عبر المراحل الثلاث وهى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية وتنفيذها وتقويمها .

٢- تعريف النقابات المهنية Professional Associations: تعرف النقابة بأنها: مجموعة من الأشخاص الذين يعملون في نفس المهنة ، وتشكل فى العادة لتنظيم شئون هذه المهنة ، والحفاظ على المعايير المرتبطة بها، وتمثل المهنة فيما يخصها فى المناقشات مع الهيئات الأخرى (٢٠).

وتعرف النقابات المهنية بأنها: مجموعات من الأفراد ينشأ بينها اتحاد على أساس تطوعى وأحياناً على أساس اجبارى لكى تضم من يعملون فى مهنة واحدة أو تخصص واحد ، ويتمثل الهدف من هذا النوع من الاتحادات أو التنظيمات فى تحقيق مصالح أعضائها .

وبمراجعة الباحث لمعظم التعريفات توصل إلى التعريف الإجرائي للنقابة المهنية بأنها:" التجمع المنظم والمستمر الذي يمثل أصحاب المهنة الواحدة على أساس تطوعي أو إلزامي من جانب الأعضاء، بغية الدفاع عن مصالح المنتسبين المشتركة، والتى تكون حقاً مكفولاً للجميع على قدم المساواة ".

أولاً: أدوار ووظائف النقابات المهنية:

تتحدد الأدوار والأهداف العامة للمنظمات النقابية فى (٢١) :

- نشر الوعى بما يكفل تدعيم التنظيم النقابى وتحقيق أهدافه.
- رفع المستوى النقابى عن طريق الدورات التثقيفية والنشر والاعلام.
- رفع الكفاءة المهنية والارتقاء بالمستوى المهنى والفنى.
- تشجيع المناقشات وصيانة ودعم المال العام .
- رفع المستوى الصحى والاقتصاى والاجتماعى للأعضاء وعائلاتهم .
- المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحشد الطاقات من أجل تحقيق هذه الخطط والاسهام فى تنفيذها.
- الاطلاع على مشاكل المنخرطين المادية والاجتماعية ودراستها وتحويلها إلى مطالب.
- المشاركة فى المجالات العربية والدولية وتأكيد دور الحركة النقابية المصرية فى هذه المجالات.

وترى أمانى قنديل أن أهم المصالح التى ترعاها النقابات المهنية ما يلى :

- رفع مستوى المهنة التى ينتمى إليها الأعضاء.
- توفير ميثاق شرف أخلاقى يحكم أداء المهنة.
- حماية مصالح الأعضاء والدفاع عنهم ومحاولة التثير فى القوانين والسياسات التى يمكن أن تؤثر فى الأعضاء أصحاب المهن الواحدة أو التخصص الواحد.
- العمل على توفير نظام للمعاشات يحمى الأعضاء وأسرهم فى حالات الشيخوخة أو الوفاة أو العجز.
- العمل على توفير نظام للتأمين الصحى يكفل العلاج للأعضاء وأسرهم بأسعار مقبولة.

– الدفاع عن القضايا الوطنية والقومية للمجتمع.

– ربط أعضاء المهنة الواحدة أو أصحاب التخصص الواحد أو المهنة الواحدة برباط من الزمالة يحقق التضامن فيما بين الأعضاء.

إن مهمة الحركة النقابية الأساسية الدائمة هى التقدم الافتصادى والاجتماعى، وللنقابات أيضًا دور هام فى التعاون مع العناصر الأخرى لتحقيق التطور الاجتماعى والاقتصادى ونمو تقدم السكان فى كل بلد [٢٢].

ولقد شكلت النقابات المهنية كإحدى مؤسسات المجتمع المدنى أهمية كبيرة وصمام أمان لأفراد المجمع خاصة فى ظل المتغيرات المعاصرة من حيث امكانية قيامها بدور حقوقى أو دفاعى يستهدف حماية الحقوق الاجتماعية للمواطن.

حيث يعيش العالم الآن ولفترة ليست بالقليلة فى بيئة ديناميكية متغيرة قد طالت كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبالأخص فى ظل الحديث عن تلاشى الحدود بين الدول والزيادة المضطردة فى أعداد المنظمات الدولية مثل: البنك الدولى ومنظمات التمويل الدولية اضافة لتعدد الشركات عابرة القارات مما كان له آثاره على الحياة الاجتماعية.

وتمارس النقابات المهنية أدوارها ووظائفها المختلفة فى اطار الحق الأصيل الذى منحته إياها المنظمات الدولية، فالمادة ٢٣ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان تعترف : لكل حق انشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه وكذلك المادة ٢٢ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [٢٣].

ولا تنفك أدوار النقابات المهنية عن أدوار ووظائف المجتمع المدنى التى هى جزء منه ، وإن كان من حصر لأهم الأدوار المختلفة التى تميز النقابات المهنية وتضطلع بها فلابد من الاشارة إلى الأدوار التالية [٢٤]:

أ– وظيفة بلورة المصالح الطبقية المتعارضة: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدنى بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التى تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك جماعيًا لحل مشاكلهم وضمان مصالحم على أساس من هذه المواقف الجماعية وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسى من خلال النقابات العمالية والمهنية وسائر المنظمات الدفاعية .

ب– وظيفة حسم وحل الصراعات: فعندما ينجح الأعضاء فى حل منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع الطبقى والسياسى بالمجتمع بوسائل سلمية ، تشمل هذه الخبرة والثقافة الاعتراف بالآخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط .

ج– تحسين الدخول وشروط النشاط الاقتصادى: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدى لزيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات مثل: مشروعات التدريب المهنى الذى تقوم بها النقابات المهنية والعمالية لزيادة مهارات أعضائها بما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم.

د- افراز القيادات الجديدة : لكى يواصل المجتمع تقدمه فإنه فى حاجة دائمة لاعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية،وتكوين القيادات بهذا المفهوم يبدأ من داخل مؤسسات المجتمع المدنى فى النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والتعاونيات والمنظمات الشبابية والنسائية ...إلخ.

ه- اشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: بمعنى اشاعة ثقافة مدنية ترسى فى المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعى والعمل الجماعى وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وادارة الخلاف بوسائل سلمية.

و- المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية: حيث تقوم النقابات المهنية بدور رئيس فى صنع السياسات الاجتماعية بالمجتمع باعتبارها أطرافاً فاعلة فى سد الفجوات التى تتركها المؤسات الحكومية فى المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية، وعلى الرغم من هذا الدور للتنظيمات النقابية المهنية فى اقرار السياسات على المستويات المحلية والقومية والدولية إلا أنها تعانى الكثير من المشكلات فى هذا الشن [٢٥].

وبشكل عام تضطلع النقابات المهنية بالعديد من الأدوار والتى يتمثل أهمها فى :

أ- الدور السياسى: تكمن أهمية النقابات المهنية كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى فى تغيير أسس العلاقات بين أفراد المجتمع وايجاد علاقات تشاركية مما يساهم فى تبلور نظام سياسى ديمقراطى ، فهى تعد مصدرًا لابتكار أساليب سياسية جديدة تثرى الممارسة الفعلية للديمقراطية فى المجتمع ، فضلًا للدور الهام الذى يمكن أن تقوم به فيما يتعلق بالقضايا العامة ومواقفها السياسية تجاه سائر القضايا المحلية والقومية والدولية مما يعطيها زخمًا ودعمًا شعبيًا على أساس كونها النخبة الممثلة لكثير من فئات المجتمع وبوابة غير تقليدية للممارسة السياسية.

ب- الدور الاقتصادى: والذى يختص بالنواحى الاقتصادية فى المجتمع والتوزيع العادل للأرباح وثمار التنمية وتوفير الخدمات الاجتماعية، وكذلك ما تقوم به النقابات المهنية من دور هام من خلال تيسير اقامة المشروعات المختلفة والعمل المستمر على تحسين دخول الأعضاء والمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية.

واللافت أن أبناء هذه الفئات – النقابات – ليست لهم مصالح اقتصادية مشتركة فحسب بل لهم أيضًا مصالح مهنية مشتركة قد تكون فارقة وحاسمة وأساسية بالنسبة لهم فتوفر أجواء الحرية – مثلًا- بالنسبة للصحفى أو الأديب هو المطلب الأهم لتحسين أحواله المعيشية وبدونها لا يستطيع أن ينتج [٢٦].

ج- الدور التمثيلى لصوت أعضائها: حيث تعد النقابة هى واجهة الأعضاء فى كافة المجالات التى تخصهم ويطلب فيها رأيهم ، وهذا ما يجعل من هذه التنظيمات كيانات مجتمعية لا يستهان بها فى الافصاح عن رغبات ومطالب المجتمع من خلال الدفاع عن مطالب باقى أفراد المجتمع دونما الاقتصار على منتسبيها والمشاركة الفعالة فى كافة القضايا والسياسات الاجتماعية.

د- الدور الاجتماعى: وهو على درجة عالية من الأهمية خاصة فيما يتعلق بدور النقابات المهنية فى التشجيع وبث روح التعاون والتكافل الاجتماعى بين أبناء المهنة الواحدة فى كافة المجالات ، اضافة الى دورها فى توفير الرعاية الاجتماعية بصفة عامة .

هـ- الدور المهنى: حيث تنشط النقابات المهنية فى العمل على التطوير المهنى والتنمية المهنية فى مجالات المهنة التى تمثلها والارتقاء بالمستوى الفنى للأعضاء من خلال وسائل شتى منها المحاضرات والدورات التدريبية وغيرها مما يرفع من مستوى الممارسة المهنية .

و- الدور الدفاعى أو الحقوقى: حيث تشكل التنظيمات النقابية أداة نضالية ودفاعية هامة فى المجالات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها باستخدام الوسائل المجتمعية المتنوعة من أجل توفير الحماية الاجتماعية والقانونية للأعضاء والدفاع عن الحقوق المختلفة للفئات الأخرى فى المجتمع والتى توصف بنها مهضومة أو ضعيفة.

ز- الدور الثقافى: حيث تقوم التنظيمات النقابية بدور تثقيفى لأفراد المجتمع من خلال رفع مستوى الوعى بالقضايا التى تهمهم من خلال كافة الوسائل المشروعة وعلى مختلف المستويات مما يخلق حالة من الوعى الجمعى بما يدور فى المجتمع من قضايا اجتماعية تشغل الرأى العام.

فبعض هذه النقابات لها دور هام فى بناء الوعى المصرى والتأثير الايجابى على الحياة الاجتماعية وبخاصة لأعضائها وبعضها كان له دور سياسى مشهود مما دفع الحكومة المصرية لوضع بعضها تحت الحراسة كنقابة المهندسين [٢٧].

ح- الدور المؤسسى: تعتبر النقابات بناءات ديمقراطية تسعى إلى تأطير العمل الجماعى والتعبير عن مصالح ومطالب المهنيين عبر مؤسسات معترف بها ويصل صوتها لصانعى القرار ، ومن ثم تساهم النقابات المهنية فى الدعم المؤسسى بالمجتمع والحفاظ على الطابع المؤسسى الذى يتسم بالشفافية والمساءلة عند تناول القضايا العامة والخاصة.

ثانياً: آليات مشاركة النقابات المهنية فى التأثير على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية :

ارتبطت نشأة العمل النقابى تاريخيًا بمعاناة العمال وسعيهم لرفع الظلم عنهم ، وهى نشأة مرتبطة بحقوق العمال خصوصًا وحقوق الإنسان عمومًا ، ولم تقتصر مطالب العمال على تحسين شروط عملهم وأجورهم بل ارتبطت أولى مطالبهم بأهداف سياسية كالضغط من أجل سن تشريعات تعترف بحق العمال فى التنظيم النقابى وتعميم بعض الحقوق على جميع المواطنين على قدم المساواة كحق الانتخاب والحق فى التعليم وقد حققت النقابات فى كثير من أنحاء العالم انجازات عظيمة على صعيد الحقوق والحريات وبناء وتعزيز الديمقراطية [٢٨].

لقدت غدت الحركة النقابية قديمًا وحديثًا فى مصر وغيرها من الدول عنوانًا للكفاح والنضال من أجل انتزاع الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، إذ ما زالت تؤثر فى المجتمع وتتأثر به وهذا ما جعلها مثار اهتمام الكثيرين ومحل دراسة من الهيئات والمؤسسات المختلفة لما لها من دور مشهود فى القضايا العامة.

إن تفاعل منظمات المجتمع المدنى وعلى رأسها النقابات المهنية مع محيطها المحلى والوطنى هو العامل الذى يكسب هذه المنظمات مصداقيتها وفعاليتها ، فكلما اتجهت هذه المنظمات إلى تلبية الاحتياجات الأولية

للمجتمع كلما أثبتت جدواها وضرروة وجودها خاصة أن هذه المنظمات هى الوسيط بين المواطنين والدولة [٢٩].

وتعد صنع سياسات الرعاية الاجتماعية عملية معقدة فى حد ذاتها، إذ أنها تمثل العديد من الأطراف المختلفة المتصارعة أحياناً والمتوافقة أحيانًا أخرى، تلك القوى المتعارضة فى القيم والأراء والاتجاهات والإيدلوجيا والأهداف.

وتمثل المحصلة النهائية لمراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الوصول إلى أهداف جمعية تمثلها قرارات ناجزة تلزم كل الأطراف الداخلة فى صنع السياسات الاجتماعية ، وفى سبيل تحقيق ذلك تلجأ النقابات المهنية لعدد من الأساليب التى نعرض لأهمها على النحو التالى:

أ- المساومة: تعرف بنها : عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة والصلاحية للاتفاق على حل مقبول ولو جزئيًا لمصلحة أهدافهما وليس بالضرورة أن يكون حلًا مثاليًا .

ولذا فإن أسلوب المساومة هو نوع من تبادل المنافع بين أطراف شتى فى مجالات صنع السياسات الاجتماعية ويكون محصلتها النهائية تحصيل عدد من المنافع أو تحقيق المطالب من خلال التفاوض مع صانعى السياسات وقد تتضمن ضمن أهدافها الحصول على المكاسب الاجتماعية جمعيًا أو بعض منها.

ب- المفاوضة الاجتماعية: يشير مفهوم المفاوضة الاجتماعية لعملية الحوار والمناقشات التى تجرى بين المنظمات النقابية وبين أصحاب العمال أو منظماتهم .

وتعد المفاوضة الجماعية أحد عناصر الحرية النقابية التى تنطوى على احترام أصحاب العمل والعمال فى تكوين مجموعات والانضمام إليها بكل حرية وبشكل طوعى من أجل تعزيز المصالح المهنية والدفاع عنها لكلا الطرفين ، ولها شروط لنجاحها وفاعليتها منها: مشاركة أطراف المفاوضة بحرية وحسن نية – بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق – اجراء مفاوضات حقيقية وبناءة [٣٠].

ج- الاقناع: ويتحقق هذا الأسلوب عندما يحاول طرف ما أن يكسب طرفًا يجعله يقبل موقفه وعرضه إزاء مشكلة أو قضية ما بعد أن يقتنع بسلامة الرأى أو القيم المعروضة عليه.

وهذا الأسلوب يعتمد على القدرة على سوق الأدلة والبراهين التى تعين على الاقتناع بوجهة النظر أو الرأى تجاه قضية أو موضوع ما وغالبًا ما تلجـ النقابات المهنية إلى استخدام هذا الأسلوب مع أعضائها أو فئات المجتمع الأخرى لاقناعها ببعض الأراء أو الاتجاهات نحو القضايا والسياسات الاجتماعية.

د- الفرض أو الأمر: وبموجب هذه الطريقة يسعى الرؤساء إلى توجيه مرؤسيهم للموافقة على مواقفهم أو برامجهم مستخدمين بذلك الثواب والعقاب لمن يؤيد أو يخالف، وكثيرًا ما تلجأ النقابات إلى مثل هذا الأسلوب خاصة فيما يعرض من قضايا تحتاج إلى انجاز أو سرعة فى التنفيذ أو تمثل عليها ضغطًا فى ذات الوقت [٣١].

ه- المنافسة: وتعرف بأنها: التبارى بين طرفين أو أكثر بغية تحقيق غاية مشتركة ولا تتضمن المنافسة الوصول إلى أهداف جماعية أو توافقية ، وإنما يسعى كل طرف متنافس إلى الحصول على نفس الغاية .

ولا تخلو الأساليب التى تلجأ اليها النقابات من المنافسة مع غيرها من الأطراف الأخرى المتصارعة معها فى نفس مجال المنافسة خاصة فيما تعلق بالمزايا والخدمات الاجتماعية .

و- التعاون : ويتم عندما يسعى طرف ما من الأطراف الفاعلة فى صنع السياسات الاجتماعية إلى استمالة طرف آخر وآخرين نحو رأيه وتأييده فى بعض القضايا الاجتماعية مما يمثل له دعمًا فى مواقفه وتبنى بعض السياسات ، فهو يعتمد على استخدام الأساليب الاقناعية المختلفة.

إن الدور الذى تلعبه النقابات يرتبط أشد الارتباط بالنظام السياسى السائد وبحجم الحريات الديمقراطية والنقابية المتوفرة ، من هنا تتحدد قوة وضعف النقابات، ولعل هذا الدور الذى تلعبه النقابات فى حياة الفرد والمجتمع ما دفع المجتمع الدولى إلى تبنى الحق فى قيامها وذلك من أجل تحسين ظروف المعيشة للمواطن وتعزيز الحياة الديمقراطية (٣٢).

وبجانب الأساليب السابقة فإن النقابات المهنية فى اطار سعيها للتثير على ما يناقش فى المجتمع من قضايا اجتماعية تهم المنتسبين إليها والمجتمع عامة تلجأ إلى استخدام أكثر من وسيلة من أجل احداث مثل هذا التأثير المرغوب وبالتالى فهى تختار من الوسائل الجماهيرية ما يتناسب مع طبيعة الموقف وأهم هذه الأساليب ما يلى :

أ- البرلمان : حيث يتاح لممثلى المجتمع المدنى وعلى رأسها التنظيمات المهنية حضور بعض الجلسات العامة المعنية بمناقشة بعض قضايا الشأن العام وابداء رأيها فيها.

ب-الاعلام: تستطيع النقابات المهنية بما تملكه من كوادر وقيادت مهنية فى مجالات وتخصصات عديدة من التأثير فى السياسات وتوجيه صانعى القرارت من خلال المنابر الاعلامية المختلفة وتنظيم اللقاءات والبرامج وصياغة المقترحات والأراء حول بعض القضايا الاجتماعية المعروضة للمناقشة خاصة مشروعات القوانين

ج- الاستشارة: حيث تسعى التنظيمات النقابية إلى أن يكون لها ممثلين فى مؤسسات صنع القرار والمساهمة بابجابية فى تعديل أو تغيير السياسات القائمة أو حتى ايجاد سياسات جديدة .

د- تشكيل المجالس الخاصة : حيث تنشأ مثل هذه المجالس باعتبارها منظمات وسيطة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى ويعهد إليها بالوظيفة الاستشارية وصياغة السياسات الاجتماعية وبلورتها تمهيدًا لإقرارها.

ه- عقد الندوات والاجتماعات: حيث تعد هذه الوسائل هامة فى معرفة أراء وتوجهات مؤسسات المجتمع المدنى خاصة التنظيمات النقابية فى بعض القضايا الاجتماعية بناء على ما تتمخض عنه من نتائج أو توصيات.

و- التظاهر والاحتجاج: وهذه وسائل تلجأ إليها النقابات عندما تفشل وسائل الحوار والمناقشة الأخرى مع منظمات صنع القرار فى المجتمع وفيه تعبير عن رفض السياسات القائمة التى ترى من وجهة نظرها أنها تضر بمصالحها والمصالح العليا للمجتمع ومن ثم تستهدف العمل على تعديلها أو تغييرها أو ايقاف تنفيذها.

ز- الرأى العام : قد تلجأ النقابات المهنية أحياناً إلى اثارة الرأى العام أو تعبئة الجماهير حول بعض القضايا الاجتماعية محل النقاش خاصة عند الوصول إلى طريق مسدود فى المفاوضات ويتم ذلك من خلال الوسائل الجماهيرية المختلفة مستخدمة فى ذلك الحملات الاعلامية أو حملات اثارة الوعى الجماهيرى والنشرات والمطبوعات وغيرها لتبصير المواطنين بخطورة الوضع الحالى.

ح- القضاء: تستطيع التنظيمات النقابية حسم خلافاتها مع الأطراف الأخرى حول بعض القضايا والسياسات من خلال الدراسة المتعمقة لمشروعات القوانين المقدمة واكتشاف ما بها من ثغرات ونواحى نقص وقصور مع رفع الدعاوى ضدها لدى القضاء .

ط- اسناد المشروعات : قد تلجا الحكومة إلى اسناد بعض المشروعات لمؤسسات المجتمع المدنى خاصة فى مجالات الخدمات الاجتماعية مثل: الصحة والتعليم والاسكان وغيرها من مجالات اهتمام المواطنين وتنشط النقابات المهنية فى تنفيذ بعض هذه المشروعات ومن ثم توجد مثالًا من المشروعات يوجه متخذ القرار إلى جوانب القصور فى المشروعات الحكومية المماثلة.

ى- الشراكة Partnership: ويتم هذا الأسلوب بين قطاعات المجتمع الثلاثة الحكومى والأهلى والخاص وتعد أحد وسائل القضاء على عوامل الضعف فى المؤسسات الحكومية والافادة فى ذلك من الامكانيات المختلفة المتاحة لدى القطاع الخاص وكذلك الجهود والمبادرات الذاتية بالقطاع الأهلى .

ك- حملات المدافعة: تهدف عملية المدافعة إلى تغيير سياسات أو مواقف حول قضية مهمة وجذب انتباه المجتمع اليها والضغط على صانعى القرارات والتأثير فيهم من أجل تغيير السياسات العامة لمصلحة المتضررين من هذه السياسات والسعى لحل المعضلة المطروحة التى تحمل عنوان الحملة [٣٣].

وتعد هذه الوسيلة إحدى الوسائل المستخدمة من قبل التنظيمات النقابية للقيام بدورها الدفاعى لصالح الفئات الضعيفة بالمجتمع .

ثالثاً: محددات نجاح النقابات المهنية فى عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

لقد أدركت الحكومات على تباين أنظمتها السياسية وتوجهاتها الفكرية أنها بحاجة إلى دعم ومساندة شعوبها لما تتخذه من قرارات وما تقوم به من أعمال متنوعة فى جميع الظروف والأوقات وحتى يتحقق لها ذلك فإنها أخذت تسعى جاهدة إلى حل مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم المتنوعة من خلال مجموعة من الخطط والبرامج يطلق عليها اسم السياسات العامة [٣٤].

لقد أوضحت التجارب التنموية فى العديد من الدول النامية أن الحكومات بهذه الدول لا يمكنها بمفردها الاضطلاع بعبء تحقيق التنمية ومقابلة احتياجات السكان ومن ثم ينهض لمساعدتها فى هذا الدور القطاعين الخاص والتطوعى وفى القلب من الأخير التنظيمات المهنية أو النقابات المهنية .

وحتى تقوم النقابات المهنية بالدور المنوط بها فى المشاركة فى صنع السياسات الاجتماعية تواجه العديد من التحديات والمحددات لهذا الدور والتى نذكر لأهمها على النحو التالى:

البعض يحصر أهم المشكلات والتحديات التى تواجه النقابات المهنية والعمل النقابى فى[٣٥]:

– غياب القاعدة العمالية الفاعلة والمصداقية النقابية : فعلى الرغم من أن الاتحادات والنقابات العمالية تدلى بأرقام كبيرة عن أعداد المسجلين أو المنتسبين لديها إلا أن هذه الأرقام لا تعكس انخراط العمال فى الحركة النقابية.

– غياب الاستقلالية النقابية.

– شخصنة الحركة النقابية والتعاطى مع النقابات وكأنها اقطاعيات خاصة من قبل قيادات الحركة النقابية.

– غياب آليات المساءلة والمحاسبة والشفافية وهذه تعد من أهم المشاكل التى تواجه الاتحادات والنقابات .

– عدم وجود أطر نقابية منتخبة وحقيقية. – غياب الاطار القانونى الذى يحتكم إليه العمل النقابى.

إن أهمية النقابات المهنية كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى تكمن فى اسهامها فى اختراق تقليدية المجتمع عن طريق تغيير أسس العلاقات بين أفراده من منظومته الارثية إلى النموذج الطوعى.

وبصفة عامة توجد العديد من العوامل أو المحددات التى تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قيام النقابات المهنية بدورها فى صنع السياسات الاجتماعية والتى يمكن تصنيفها لغرض البحث والدراسة إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهى كالتالى :

أ– العوامل الخارجية : ويقصد بها العوامل التى تؤثر على النقابات المهنية من خارج اطارها وهذه تشتمل على العديد من العناصر هى:

١– طبيعة النظام السياسى: حيث يحدد النظام السياسى السائد حجم الدور الذى يمكن أن تلعبه النقابات المهنية وأنشطتها ومدى الممارسة الديمقراطية التى يسمح بها ، حيث تنشط هذه التنظيمات فى ظل النظم الديمقراطية فيتسع دورها فى صنع السياسات الاجتماعية وتصبح هذه التنظيمات شريك فاعل يرجع إليه ، وفى المقابل يضعف هذا الدور الهام للنقابات المهنية بل يكاد يتلاشى الدور الدفاعى لها فى ظل النظم التى لا تؤمن باليمقراطية.

فالنقابات المهنية تساهم بفاعلية فى كافة القضايا وتحظى بحاضنة شعبية تعطيها قوة ودفعة للتأثير على القرارت المجتمعية باعتبارها النخبة الممثلة للمجتمع والقادرة على المشاركة الفعالة فى القرارات المصيرية .

وإذا كان الانجاز الحقيقى لسياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع هو الحد من الفقر وتوسيع مجالات الرعاية ، فلا شك أن هذه الدور الحيوى فى السياسة الاجتماعية يقود بشكل عام إلى مزيد من الممارسة الديمقراطية [٣٦].

٢– الاطار التشريعى واشكالياته: بمعنى البنية التشريعية التى تحكم عمل الحركة النقابية من قوانين وتشريعات والتى لها علاقة مباشرة بطبيعة النظام السياسى ، والبيئة التشريعية هى التى تحدد طبيعة العلاقة القائمة بين الحكومة والنقابات المهنية سلبًا أو إيجابًا فقد تساهم بدور إيجابى فى توسيع مجالات المشاركة من جانب الحركة النقابية فى السياسات الاجتماعية ، وهى فى العادة تحتاج إلى مزيد من التعديل والتطوير لتوفير البيئة المناسبة لاسهام الحركة النقابية فى صنع السياسات ، حيث يغلب غياب الضمانات التشريعية التى تكفل

الحرية النقابية وقد يصل الأمر إلى الاعتداء على الحقوق والحريات النقابية التى كفلتها وترعاها المؤسسات الدولية.

٣- علاقة الدولة بالحركة النقابية: وهذا العامل له أهمية كبيرة فى رسم الدور الذى يمكن أن تساهم به النقابات المهنية فى صنع السياسات كما يرتبط فى الوقت ذاته بالقوانين والتشريعات التى تحكم العمل النقابى وهذه العلاقة إما أن تكون تعاونية حيث تشارك النقابات بفاعلية وشراكة بناءة مع الدولة فى تحقيق الأهداف وإما أن تكون علاقة تنافسية وصراع ومن ثم ينحصر دور النقابات فيها وتتدخل الدولة بشتى السبل فى تحجيم مثل هذا الدور.

ولقد توصلت الدراسات إلى أهمية الدور الذى تلعبه منظمات المجتمع المدنى فى صنع السيسات الاجتماعية بإعتبارها أطرافاً فاعلة فى سد الفجوات التى تتركها المؤسسات الحكومية كما أشارت لوجود العديد من المشكلات المرتبطة بحجم مشاركة هذه المنظمات فى عملية صنع السياسات [٣٧].

٤- أزمة قلة الموارد المادية والمعنوية: حيث تعانى النقابات العديد من القيود والتحديات الهيكلية سواء على مستوى الموارد المعنوية (الاعتراف المجتمعى مثلاً) أو الموارد المادية مثل : الاشتراكات والمعاشات وصناديق الزمالة وغيرها ، وتشكو العديد من النقابات المهنية عدم كفاية الموارد المالية بها مما يعوقها عن أداء دورها تجاه أعضائها خاصة ما تعلق منها بالخدمات المختلفة وأوجه الرعاية الاجتماعية .

٥- البعد الدولى للعمل النقابى : وهو ما جاز تسميته الحركة النقابية الدولية حيث تساهم الأخيرة فى دفع العمل النقابى على مستوى الدول واضفاء المشروعية عليه والقيام بأدوار دفاعية هامة ترسخ من أهمية النقابات وتمتعها بكافة الحقوق والحريات التى أقرتها المواثيق والدساتير والمؤسسات الدولية فى هذا الخصوص.

ب- العوامل الذاتية الداخلية: فلكى تستطيع النقابات المهنية ممارسة الأدوار المنوطة بها فى مجال التثير فى عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع يتطلب الأمر زيادة قدراتها على الولوج داخل المجتمع ولعب دور رئيسى فى صنع القرارت المجتمعية ولاشك أن ذلك يرتبط بالعوامل الذاتية فى تلك التنظيمات والمتمثلة فى :

١- القدرات الكامنة لدى النقابات المهنية: وهذه تتضمن كافة القدرات الكامنة Potential والتى تميز تلك البناءات المهنية وتساهم فى خلق شخصيتها الاعتبارية ومنحها القوة والتأثير اللازمين فى اطار علاقتها مع كافة الأطراف الأخرى الداخلة فى صنع السياسات بالمجتمع وتشمل هذه القدرات على سبيل المثال : القدرة على التخطيط والتواصل والتشبيك وادارة الصراع والتفاوض و...

٢- ضعف الادارة المؤسسية الفعالة وأزمات التنظيم الداخلية [٣٨]: حيث تعانى النقابات فى مصر من مشكلات هيكلية تعيق قدراتها المؤسسية الداخلية على اختراق المجتمع وتمثيل أعضائها وذلك لجملة من الأسباب منها:

– افتقار هذه النقابات إلى تقاليد العمل النقابى وافتقار قياداتها إلى خبرات ادارة مؤسسات نقابية بشكل مهنى وشفاف.

– ويرتبط السبب الثانى بضعف الموارد المالية لهذه النقابات لعدم قدرتها على تحصيل اشتراكات أعضائها .

– صعوبات تتعلق بايجاد ميكانيزمات فعالة للادارة الداخلية الرأسية والأفقية فى ظل محدودية الموارد المعنوية والمالية مما ضاعف من المشكلات الداخلية.

– أما السبب الرابع لتعثر النقابات فيرجع إلى اشكالية الدعم الأجنبى .

٣– الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: يتعذر عادة الفصل بين العاملين الاقتصادى والاجتماعى لكونهما يؤثران معًا فى الأنشطة السياسية ويتأثران بها، ومن بينها صنع السياسات فالجماعات المتضررة من التطورات الاقتصادية ستسعى إلى تدخل الحكومة والصراع الاجتماعى وما يولده من تناقضات قد يولد الحاجة لتدخل الحكومة لحماية الأطراف الضعيفة مثل: الأطفال والنساء [٣٩].

ومن خلال دراسة دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى السياسات العامة فى مجالات الرسم والتنفيذ والتقييم يبرز تباين أداء كل مؤسسة من تلك المؤسسات فى صنع السياسات العامة فى البلدان النامية والمتقدمة وتباين قوة وفاعلية كل منها وهذا يعود بطبيعة الحال إلى الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والتطور التاريخى لتلك المؤسسات ودرجة علاقتها مع بعضها ودرجة علاقتها ككل مع المجتمع [٤٠].

٤– غياب درجة الاستقلالية فى النقابات المهنية خاصة فى ظل كسب ولاءات قياداتها واحتواء تحركاتها المطلبية.

٥– ضياع ما يعرف بالعضوية النقابية التى تنطلق من مبادىء أساسية أهمها الحق والواجب.

٦– غياب منظومة الحقوق والقيم الديمقراطية فى إطار الحركة النقابية والمتمثلة فى الترشح والانتخاب والمشاركة فى اتخاذ القرارات وصنع السياسات داخل النقابات.

٧– افتقاد العمل النقابى لعناصر المساءلة والمحاسبية.

٣- مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية Social Welfare policies : يشتق لفظ السياسة لغويًا من الفعل يسوس وهو ينصرف نحو القيام بالأمر أو يعنى الحكم .

ويراها البعض الآخر باعتبارها مجموعة من العمليات أو المراحل التى تمر بها صياغة برنامج أو خطة من تحديد للحاجات واختيار بعض البدائل المتاحة لمواجهتها ثم اختيار الأساليب المناسبة لتحقيقها ، كما يراها بعض الكتاب على أنها الناتج النهائى لعمليات من شأنها التوصل إلى قرارات تتعلق بالمجتمع ، ويرى آخرون أن السياسة الاجتماعية هى القواعد والتنظيمات والمبادىء [٤١].

وتعتمد صياغة وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية على الإطار والبناء المجتمعى بوقائعة وأبعاده المختلفة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً، وأن أي تغير في أي من هذه الأبعاد يتبعه بالضرورة تغير في سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع لترتبط بالواقع المجتمعى وتعبر عنه متأثرة في الوقت ذاته بأيديولوجية المجتمع [٤٢] .

وتعرف سياسة الرعاية الاجتماعية بنها: عمل جماعى يمثل نمطاً من الأفعال التى تستمر خلال فترة زمنية معينة لتأتى فى النهاية ممثلة لمجموعة الأهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها [٤٣].

وتشير سياسات الرعاية الاجتماعية لخطة الحكومة فيما يتعلق بنواحى التعليم والصحة وتحقيق الأمن الاجتماعى والاقتصادى وتقديم أوجه الرعاية الاجتماعية وكذلك كيفية التعامل مع المشكلات الاجتماعية مثل: العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد فقد يتوافق المفهوم مع مفهوم السياسة الاجتماعية أو يصبح هو جزءً منه .

ويعرف ميشيل هيل صنع السياسة الاجتماعية بأنها: عملية سياسية يشارك ويتفاعل فيها السياسيون والمهنيون وجماعات الضغط والمصالح وأعضاء المجلس التشريعى ويتم بلورة السياسة الاجتماعية ثم تحققها ثم تحديد التأثير الفعلى لها على تحقيق رفاهية المواطن وتحديد جوانب القوة والضعف للاستفادة منها فى ايجاد سياسة مستقلة [٤٤].

ويمكن في الدراسة الراهنة أن نعرف صنع سياسات الرعاية الاجتماعية على أنها :

١- عملية تتضمن العديد من الأنشطة والخطوات المختلفة.

٢- تتضمن اهتمام بقضية أو مشكلة ثم دراستها وعرضها على الرأى العام وكافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للتشاور الاجتماعى من خلال مجموعة من الآليات .

٣- عملية يشارك فيها منظمات المجتمع المدنى ومنها النقابات المهنية والسياسيون والمهنيون وأعضاء المجالس التشريعية وجماعات الضغط والمصالح.

٤- عملية تتضمن ثلاث مراحل أساسية وهى وضع وتنفيذ وتقويم سياسات الرعاية الاجتماعية .

٥- تصاغ فى النهاية فى صورة قرارات تعبر عن مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأساليب العمل المناسبة لتحقيق الأهداف الاجتماعية للمجتمع.

أولاً: العوامل المؤثرة على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع :

إن السياسة الاجتماعية أمر اجتماعى تفرضه المسئولية القومية فى المجتمعات النامية ، لذلك يسعى دائمًا المشتغلون بالسياسة الاجتماعية إلى تقديم رؤية شمولية لفهم مشاكل التخلف والنمو وتثيرها على أشكال الحياة الاجتماعية سواء على مستواها الفردى أو المجتمعى[٤٥].

إن الشواهد الواقعية فى الوطن العربى بشكل عام تؤكد وجود خلل واضح فى السياسات الاجتماعية والتنموية التى تنتهجها تلك البلدان الأمر الذى يؤدى – بلا شك- إلى تأزم الأوضاع فى تلك المجتمعات[٤٦].

ويزاد دور الدولة صعوبة كلما زاد التحول إلى الاقتصاد الحر والبعد عن الاقتصاد الموجه الذى كانت تخذ فيه الدولة بزمام المبادرة فى توجيه دفة الاقتصاد[٤٧].

وهذا يعنى أن نجاح عملية التنمية المجتمعية بالمجتمع يتوقف على القدرة على مواجهة المتغيرات والعوامل المختلفة التى لها تأثيرها الفاعل على تحقيق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية مما يحتاج إلى سياسة اجتماعية جماعية تشارك فيها كافة منظمات المجتمع ومؤسساته.

فالسياسة الاجتماعية لا تتم فى فراغ بل هنالك العديد من العوامل المختلفة التى تلعب دورًا هامًا فى التأثير على عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والتى فى مجملها كمية المعلومات المتاحة والمطلوبة فى رسم البرامج ، وأساليب تحديد الأولويات المتبعة ، كذلك حجم المشاركة المجتمعية من قبل الأطراف الفاعلة فى المجتمع اضافة الى العادات والتقاليد السائدة ، ومدى توافر الخبراء والمناخ أو السياق العام الذى يتم العمل فيه خاصة شقه السياسى.

ويشير البعض للعوامل المؤثرة على صنع السياسات الاجتماعية فى مجموعة من القيود وهى:(٤٨)

١- القيود التنظيمية المتعلقة بمدى استقلالية وصلاحيات الهيئات المكلفة بوضع وتنفيذ السياسات الفرعية التى تحدها البيروقراطية ومركزية القرارات .

٢- الافتقار الى نظم المعلومات الفاعلة. ٣- نقص الخبرة.

كذلك توجد العديد من العوامل المؤثرة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى أى مجتمع وهى: (٤٩)

١- القوى الاجتماعية من خبراء السياسة الاجتماعية والتى تتوافق مع الواقع المجتمعى بأبعاده المختلفة ودرجة توافر الخبراء والفنيين اللازمين لهذه العملية وصراع الأدوار والتعبير عن المصالح بين هذه القوى المختلفة.

٢- الاطار الايدلوجى والأوضاع الاجتماعية والاقتصاية والسياسية التى تنبثق عنها المشكلات الاجتماعية.

٣- طبيعة وأنماط مشاركة جماعات الضغط والمصالح فى المجتمع.

٤- درجة الزامية التوجهات المجتمعية والقرارات التشريعية.

٥- التقدير الدقيق للحاجات المجتمعية ودرجة الحاحها والتدخل فى الأنساق المجتمعية.

٦- القدرة على تحويل المواطنين من مستفيدين إلى مشاركين فى صنع السياسات .

٧- تعدد الحاجات وتطورها.

وإذا كانت سياسات الرعاية الاجتماعية فى مضمونها عبارة عن قرارات تعبر عن أهداف مجتمعية فهى عملية ذات أبعاد سياسية تتأثر فى الأساس بأيدلوجية المجتمع واتجاهاته والموروث الثقافى العام ومنظومة القيم والعادات السائدة خاصة ما أرتبط منها بالرعاية الاجتماعية ومدى نظرة المجتمع إليها ضيقًا أو اتساعًا .

ولا يمكن للسياسة الاجتماعية أن تكون لمستوى الطموح ما لم تتبن القوانين والتشريعات الجديدة التى تتلاءم مع الظروف والمستجدات الحضارية والاجتماعية التى يشهدها المجتمع المتحول مع ابطال مفعول القوانين القديمة التى تعد حجر عثرة فى طريق تغيير المشاريع الاجتماعية التى يحتاجها المجتمع العصرى(٥٠) .

ومما يؤثر على قرارات صنع سياسات الرعاية الاجتماعية هو الدور المحورى للنخبة أو الصفوة داخل المجتمع ممن يملكون أسباب القوة بأنواعها حيث لهم دور فى استقراء الحاجات المجتمعية وتحديد أولويات المجتمع واختياراته فى البرامج والمشروعات الاجتماعية ومن ثم تتى الأخيرة غير معبرة عن رغبات ومطالب العامة من أفراد المجتمع.

إن العوامل التى تؤثر فى صنع ورسم السياسة الاجتماعية فى مجتمع ما تختلف باختلاف العوامل التالية: [٥١]

١- الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .
٢- القيم المجتمعية.
٣- مستوى الأجهزة التخطيطية والتنفيذية والمحلية.
٤- التقدم التكنولوجى.

فعملية رسم السياسة الاجتماعية عملية معقدة أصلًا بل وغامضة وتثير الكثير من التساؤلات التى تدور حول مدى الدور الذى تلعبه جماعات الضغط والمصالح فى عمليات رسم سياسات الرعاية وما هى أنماط التفاعل بين الأطراف المشاركة فيها وما هى الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة فى هذا الشأن من أجل الوصول إلى قرارات توافقية تخفى فى باطنها تعارض المصالح بين هذه الفئات مجتمعة.

لقد انتجت جملة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التى شهدها العالم بمختلف دوله خلال الربع الأخير من القرن المنصرم والعقد الأول من القرن الحالى مؤثرات جوهرية على السياسة الاجتماعية لعل أبرز مظاهرها فيما يلى [٥٢]:

أ- الاتجاه فى تخطيط وتنفيذ السياسة الاجتماعية نحو اللامركزية .

ب- اشتراك مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى على نحو فاعل فى رسم وتنفيذ السياسة الاجتماعية.

ج- توجيه هدف السياسة الاجتماعية إلى تحسين الانسان ضد النتائج السلبية للأداء الحر لقوى السوق بما يضفى على السياسة الاجتماعية صفة السياسة الوقائية وليس مجرد كونها سياسة علاجية.

د- وتمتد كل المتغيرات التى تصيب السياسة الاجتماعية مفهوماً وتخطيطًا وتنفيذًا إلى الاطار القانونى الذى يؤطرها الذى يجب أن يشهد انقلابًا فى المضمون وليس فى الشكل فحسب بحيث يستوعب الوظيفة المستجدة للسياسة الاجتماعية ويؤسسها على مفهوم حقوقى دقيق بدلاً من مفهومها الرعائى التقليدى.

ثانياً: مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية :

لا شك أن السياسة الاجتماعية هى جزء لا يتجزأ من السياسة العامة فى أى مجتمع ومن ثم تأخذ طابعها القومى من خلال مشاركة كافة السلطات والمؤسسات فى رسمها وصنعها حيث لا تنحصر فى هيئات أو فئات أو جماعات بعينها.

ومن المهم فهم عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها دورة Cycle أو سلسلة من الخطوات وذلك ما يفيد فى معرفة المراحل المختلفة التى تمر بها هذه السياسات .

حيث تشتمل عملية صنع السياسة الاجتماعية على دورة تحوى ثمان مراحل هى : وضع جدول الأعمال أو أجندة العمل ، تعريف أو تحديد المشكلات الاجتماعية موضوع السياسة، اختيار البدائل المناسبة، اتخاذ القرارات الرسمية، تصميم ووضع السياسات ذاتها، تنفيذ البرامج ، تقييم البرامج ، مرحلة الانهاء واحداث التغيير المجتمعى [٥٣].

إن الاجراء الاجتماعى السياسى يرمى فى الأساس إلى تمكين الفئات الاجتماعية المعدمة من تحقيق حياة أفضل وتتبنى كل دولة العديد من الأحكام القانونية المختلفة ذات الأهداف الاجتماعية السياسية والتى تمس كافة نواحى الحياة تقريبًا وتعهد بمعالجة النواحى الرئيسية إلى مؤسسات وهيئات خاصة (٥٤).

والسياسة الاجتماعية بهذا تعتبر مجموعة من الأهداف الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع وتوضح أيضًا الاتجاهات التى تتعامل بها الدولة عن طريق جهاز الحكومة فى شأن توفير برامج الرعاية لمواطنيها (٥٥).

وهناك العديد من وجهات النظر العلمية التى فصلت المراحل المختلفة التى تمر بها عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فالبعض يحصرها فى أربع مراحل هى: تحديد مشكلات السياسة، وضع أجندة السياسة، مرحلة صياغة مقترحات السياسة، اقرار السياسة الاجتماعية.

ويرى البعض أن السياسة الاجتماعية تمر بمجموعة مراحل متتابعة هى(٥٦) :

١- توضع فى الاعتبار الأيدلوجية العامة للمجتمع .

٢- تقترح الأجهزة التنفيذية التنفيذية فى الدولة الأهداف العامة للسياسة الاجتماعية .

٣- يقوم جهاز مكلف بالمتابعة لحصر نتائج هذه المناقشات.

٤- يعرض مشروع السياسة الاجتماعية على الأجهزة التشريعية لمناقشة واجراء التعديلات واقراره.

٥- تصدر الجهات المختصة القوانين المنفذة للسياسة الاجتماعية.

ويرى ولكر أن مراحل عملية صنع السياسة الاجتماعية تنحصر فى ثلاث مراحل هى: مرحلة وضع السياسة ومرحلة تنفيذ السياسة ومرحلة تقويم السياسة بينما الظفيرى يرى أنها مرحلة وضع السياسة ومرحلة تحقيق السياسة ومرحلة تقويم السياسة ، وأيًا كان من اختلاف فى وجهات النظر حول المراحل أو الخطوات التى تمر بها عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فإنه ثمة اتفاق حول ثلاث مراحل أساسية لعملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وهى :

أ- مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية : تعد هذه المرحلة البداية لصنع السياسات الاجتماعية حيث تتشكل فيها الأهداف الاجتماعية العامة حيث تخضع احتياجات المجتمع ومطالبه فى شتى نواحى الرعاية الاجتماعية للبحث والدراسة وتشهد العديد من جولات النقاش بين سائر القوى المكونة للمجتمع حولها خاصة من بيدها قوة التأثير على القرارات الاجتماعية.

وفى هذا الصدد يتوجب على القائمين على رسم السياسة الاجتماعية اعطاء الأهمية لتحديد هوية أعضاء النخب الفاعلة فى اتخاذ القرارات والتعرف على أدوارهم ومراكزهم وأولوياتهم والعمل على تحديد اختياراتهم البديلة (٥٧).

وتضم هذه المرحلة عددًا من الخطوات الاجرائية والتى أهمها: تحديد الموضوعات والقضايا والمشكلات الاجتماعية التى هى موضوع واهتمام السياسة الاجتماعية ثم تحديد الأولويات من بين هذه القضايا وصياغة المقترحات والبدائل المتاحة .

وتتميز موضوعات وقضايا السياسة الاجتماعية بأنها تعبر عن احتياجات ومطالب مجتمعية توافقية تعكس مصالح جماعات وفئات متصارعة ، فهى عملية فى ذاتها معقدة ومرتبطة فى الوقت نفسه بغيرها من المشكلات والقضايا الاجتماعية الأخرى وتتأثر بكافة الظروف والمتغيرات المجتمعية سواء كانت الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى يمر بها المجتمع .

وتوجد العديد من المشكلات والاحتياجات والقضايا ذات البعد الاجتماعى والمرتبطة بالسياسة الاجتماعية المطروحة للنقاش والدراسة وتتنوع مابين قضايا آنية وأخرى غير عاجلة وتلعب أطراف كثيرة فى دراسة هذه المشكلات وإبداء الرأى فيها وتوصيل أصوات المواطنين إلى صانعى القرار وعلى رأسها منظمات المجتمع المدنى من أحزاب سياسية ونقابات وجماعات الضغط والمصالح والاعلام وتأثير الرأى العام اضافة إلى المؤسسات الحكومية .

فى هذه المرحلة من رسم السياسة الاجتماعية تكافح القوى الفاعلة فى المجتمع من أجل تحقيق مجموعة من المكاسب الاجتماعية إن صح التعبير عبر التأثير على القرارات التى تخص الرعاية الاجتماعية بوسائل شتى فتكون المحصلة فى النهاية نوع من السياسة الاجتماعية المرضية للجميع والتى تقوم على اختيار أفضل البدائل المتاحة القابلة للتطبيق فى المرحلة القادمة .

فالسياسة الاجتماعية تقوم فى الأساس على دراسة أوجه الرعاية والخدمات الاجتماعية خاصة ما تعلق منها بالصحة والتعليم والأمن الاجتماعى والتشغيل والاسكان اضافة إلى المجالات الأخرى التى تحتاج الى رعاية خاصة مثل: كبار السن والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بالفقر والنوع الاجتماعى [٥٨].

ب- مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية: بمعنى أن تصبح المقترحات التى تم التوصل إليها سابقًا فى صورة قوانين أو قرارات لها صلاحية التطبيق وتترجم فى النهاية إلى خدمات اجتماعية تقدم للمواطنين عبر المؤسسات القائمة،أى أن مقترحات السياسة الاجتماعية تترجم إلى اجراءات عملية فى أرض الواقع ويكون لها تأثيرها على المواطنين سلبًا أو ايجابًا.

ويعدد البعض مجموعة من الخطوات الاجرائية التى تمر بها هذه المرحلة وهى: تنظيم التنفيذ ومرحلة التنفيذ والمتابعة والتقويم وأخيرًا التغذية العكسية.

ويتصدى لهذه المرحلة الجهاز الادارى للدولة ممثلًا فى المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية حيث تختبر سياسة الرعاية الاجتماعية داخل نطاق الممارسة الفعلية ، وهذه المرحلة عرضة لتوجية الانتقادات من كافة الفئات بالمجتمع نظرًا لما يشوبها من معوقات مرجعها نقص الامكانيات أو التراخى .

وتتأثر سياسات الرعاية الاجتماعية فى هذه المرحلة بوجهات نظر القائمين على التنفيذ أو الممارسين أو متخذى القرار بالمؤسسات الحكومية رغبة فى ترجمة البدائل المطروحة لإجراءات عملية تنال رضا وتأييد المجتمع.

ج- مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية: لا تقتصر عملية صنع السياسة الاجتماعية على وضعها وتنفيذها فحسب بل لابد من ممارسة التقويم لكافة مكوناتها للوقوف على نواحى القوة والضعف ، فهى تعبر عن الجهود المبذولة لقياس عائد السياسات الاجتماعية على المواطنين.

ويرى البعض أن مرحلة التقويم لعملية صنع السياسة الاجتماعية عملية مستمرة تطال كافة مراحلها بدًء من صياغة المقترحات ودراسة المجتمع ثم مرحلة تنفيذ السياسة وذلك لضمان دقة التنفيذ وتحقيق المطالب والاحتياجات والأهداف الاجتماعية المتفق عليها مسبقًا.

ويهتم التقويم بجميع مراحل صنع السياسة الاجتماعية حيث يركز على تقويم مدخلات السياسة ومخرجاتها وعملياتها والنتائج المترتبة عليها وأخيرًا تقويم عملية صنع السياسة برمتها.

ثالثاً: الأطراف الفاعلة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية :

كل دولة فى عالم اليوم تبذل ما فى وسعها وتولى عناية فائقة للرعاية الاجتماعية باعتبارها المقياس الذى تقاس به نهضة الدول وتقدمها بتطبيقها لمبادىء العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص وتضييق الفجوة بين الحاجات وطموحات الكفاية للأفراد والجماعات (٥٩).

وكما يرى ديفيد جيل أن السياسات الاجتماعية هى مبادىء عامة تحدد مسار العمل الاجتماعى وتستهدف التأثير فى نوعية الحياة عمومًا بالمجتمع ، الظروف المعيشية للأفراد والجماعات ، طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد وجماعات المجتمع (٦٠).

إن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى شكل مجموعة من القرارات هى عمل جماعى وليس قرارًا فرديًا وهى بذلك نمط من الأفعال التى تستمر خلال فترة زمنية معينة وتأتى قراراتها فى النهاية لتمثل مجموعة من الأهداف التى يسعى المجتمع لتحقيقها (٦١).

ومن ثم فإذا كانت عملية صنع السياسات الاجتماعية عملية تشاركية فإنها تتم من خلال عدد من الأطراف الفاعلة سواء كانت رسمية وغير رسمية والتى سيتم توضيحها فيما يلى:

أ- **الأطراف الرسمية** : وهذه تشمل الأطراف التى تملك الصلاحيات القانونية النى تخولها من المشاركة المباشرة فى صنع السياسات الاجتماعية ، فهى تشير للدولة وما تملكه من مؤسسات رسمية لها حق اتخاذ القرارات فيما يعن من مصالح المواطنين .

وتشهد المجتمعات المعاصرة نموًا واضحًا فى دور الدولة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ورغم أن هذا الدور تحكمه مجموعة من المتغيرات الايدلوجية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذه المتغيرات لا تنفى حقيقة النمو المتزايد لدور الدولة فى حياة الناس (٦٢).

حيث تقوم الحكومة الحديثة على أساس عقد اجتماعى بين المواطنين والدولة والذى يتم فيه الاتفاق على الحقوق والواجبات المقبولة لدى الجميع لتعزيز المصالح المشتركة ، يقوم المواطنون بتقديم دعمهم للحكومة من خلال الضرائب وبذل المجهود لصالح بلدهم وبالمقابل تحصل الحكومة على الشرعية عن طريق حماية حقوق الشعب من خلال السياسات العامة التى تفيد المجتمع (٦٣).

فلم يعد نشاط الدولة محصورًا فى وظائف محددة وإنما أتسعت مسئوليات الدولة لتستوعب مختلف مجالات الحياة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية الأمر الذى تطلب نموًا مماثلًا فى مختلف البرامج والخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين (٦٤).

وتتمثل الأطراف الرسمية الفاعلة فى رسم السياسات الاجتماعية فى:

١- السلطة التشريعية : وهؤلاء يتمتعون بدور رئيس فى سن القوانين واصدار التشريعات وصنع السياسات فى أى نظام سياسى بحكم الدستور والممارسة الفعلية لدورهم ويمثلها البرلمان .

٢- السلطة القضائية : حيث يلعب القضاة دورًا هامًا فى تقديم التفسيرات الشارحة للقوانين والسياسات الاجتماعية وكذلك العمل على مراجعتها وتقديم التعديلات اللازمة عليها سواء كان ذلك فى مرحلة صنع السياسة أو فى مرحلة الممارسة والتطبيق لها والعمل على التأكد من دستورية هذه القرارات وعدم تعارضها مع أية نصوص تشريعية أو دستورية أخرى .

٣- السلطة التنفيذية : وهذه السلطة ذات أهمية لما لها من دور رئيس فى تطبيق السياسات الاجتماعية وترجمتها إلى برامج وخدمات فلا يمكن اهمال دورها فتكاد تكون هى السلطة المهيمنة فى كافة الدول حيث تمارس سلطتها عبر تقديم مشاريع القوانين ولها علاقاتها مع كافة السلطات فى الدولة.

إن هيكل صنع السياسات العامة فى العديد من الأقطار النامية يعد بسيطًا وهذا يبرز دور السلطة التنفيذية اضافة الى ضعف دور الجماعات العلمية التى لم تبلور نفوذها لكونها غير مستقلة عن المؤسسات السياسية(٦٥).

٤- الجهاز الادارى للدولة: تختلف النظم الادارية فى العالم من حيث الحجم ودرجة التعقيد ونطاق الاشراف والاستقلالية وعلى الرغم من تقليل البعض من تأثيرها فى صنع السياسات فهى لها دور لا يستهان به.

فإن هناك اجماع على تدخل البيروقراطيين والمؤسسات الادارية فى صياغة ومناقشة السياسات بطرق مختلفة، بل أن هناك من يرى أن الادارة قادرة على صنع السياسة مثلما هى قادرة على اعاقتها Make or Break(٦٦).

ب- الأطراف غير الرسمية : إن عملية رسم السياسة الاجتماعية لا تقتصر فحسب على الجهات الرسمية بل تمتد إلى أطراف أخرى لها دورها الفاعل فى مراحل صنع السياسات الاجتماعية ، وتحتاج مثل هذه الأطراف إلى امتلاك القدرة على التأثير فى صنع السياسة الاجتماعية من خلال القنوات المختلفة الشرعية.

وتحتاج الأطراف غير الرسمية المشاركة فى صنع السياسات الاجتماعية أيضًا إلى الشراكة مع غيرها فى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة بايجابية فى مجال التنمية ، وأن تشعر أن دورها أساسى وليس دورًا مكملاً للدولة وأن دورها دفاعى وليس دورًا مطلبيًا فقط .

وتتمثل أهم هذه الأطراف المشاركة فى صنع السياسات الاجتماعية فى :

١- منظمات المجتمع المدنى: حيث تستطيع منظمات المجتمع المدنى بمختلف أنواعها أن تساهم بايجابية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال ما تملكه من خصائص وأدوات وأهداف مشروعة أهمها التأكيد على العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد وايصال الخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع .

إن المجتمع المدنى ما زال فى حاجة إلى قدر من الدفع لكى يلعب دورًا أكبر حتى يصبح مصدر للمعلومات غير رسمى بخصوص السياسات خاصة وأن علاقة المجتمع المدنى بالدولة لا زالت تنطوى على قدر من المشاكل لاعتبار المجتمع المدنى فى مصر أن الدولة غير قادرة على استيعابه فى عملية صنع السياسات (٦٧).

وتتمثل أهم مؤسسات المجتمع المدنى الفاعلة فى صنع السياسات الاجتماعية فى:

أ- النقابات المهنية: هذه المؤسسات وإن كان يغلب عليها الطابع الحكومى فى أكثر من مظهر إلا أنها تحتاج لقدر كبير من الاستقلالية حتى لا تسير فى فلك الدولة، كما تحتاج هذه المؤسسات الى التحول فى دورها من الدور المطلبى والخدماتى الذى يحاول سد الفجوات فى مجالات الرعاية الاجتماعية إلى الدور الدفاعى Advocacy عن الحقوق الاجتماعية للمواطن ، ومما يلاحظ على دور النقابات فيما يتعلق بصنع السياسات الاجتماعية ما يلى:

- تتميز بأنها مؤسسات نقابية مستقلة إلى حدما عن الدولة.
- تشتمل أجندتها المطلبية على مجموعة من الأهداف الانسانية والاجتماعية والقانونية ذات البعد الجماهيرى.
- تملك امكانيات لعبها دور الوسيط Mediator بين الدولة والمواطن خاصة فيما يتعلق بالمجالات الاجتماعية.
- تسعى للتأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية من خلال المشاركة الفعالة فى كافة مراحلها.

ب- الجمعيات الأهلية: وهى مؤسسات تطوعية تنشأ اختياريًا وتلعب كطرف فاعل فى كافة مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية عبر مناقشة القوانين ومتابعة تطبيقها .

ج- الأحزاب السياسية: وهذه مؤسسات سياسية تقوم ببلورة المطالب والاحتياجات الجماهيرية وتثير الرأى العام حول مجموعة من القضايا العامة ولها دور فاعل فى توجيه القرارات وتشكيل ورسم السياسات.

٢- جماعات المصالح أو جماعات الضغط: وتشتمل على عدد واسع من الجماعات المختلفة التى تستهدف التاثير على القرارات المتعلقة بمصالحها ومطالبها وقد تضم الاتحادات والحركات الاجتماعية والتجمعات داخل المجتمع ممن لها اهتمام بالسياسات والقضايا العامة، ويتحدد دورها فى بلورة المطالب والاحتياجات الشعبية وايصالها إلى صانعى السياسة وطرح البدائل المختلفة للسياسات القائمة.

٣- المواطنون: وفى الغالب يهمل دور هؤلاء فى مراحل صنع السياسات الاجتماعية فى مقابل تغول دور الأطراف الرسمية والنخبة فى هذا الشن ، مع أن المواطنين لهم الدور الأكبر فى التأثير على القرارت الاجتماعية التى تمس حياتهم ، وليس بالضرورة أن يمثل الرأى العام سائر أفراد المجتمع بل قد يمثل فئة ممثلة لغالبية السكان وتعمد إلى توصيل المطالب المجتمعية لصانع القرار فلا يمكن بـى حال من الأحوال تجاهل الرأى العام عند صياغة السياسات الاجتماعية.

٤- الاعلام: حيث يلعب الاعلام دورًا مهمًا فى ابراز الاحتياجات والمطالب الجماهيرية وتكوين الرأى العام حول القضايا والسياسات الاجتماعية.

٥- القطاع الخاص: لا شك أن القطاع الخاص خاصة فى الآونة الأخيرة له دور هام فى قيادة الحياة الاقتصادية والمشاركة بفاعلية فى برامج ومشروعات التنمية ومن ثم فهو شريك أساسى فى عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع بجانب القطاع الحكومى والقطاع الأهلى .

٦- الأطراف الخارجية: لا يقتصر التاثير فى السياسات الاجتماعية على الأطراف الداخلية بل هناك تأثير آخر من الأطراف الخارجية المتمثلة فى المنظمات الدولية التى تساهم فى صوغ السياسات الاجتماعية المطبقة فى كافة الدول.

٧- الباحثون: وهم من يقومون بالعديد من البحوث والدراسات التى تدور حول المشكلات الاجتماعية والعمل على توفير المعلومات المرتبطة بصنع السياسات الاجتماعية وتوضيحها واقتراح بدائل جديدة لصانعى السياسة ليقوموا بوضع السياسة فى ضوء الحقائق والظروف والقيم المجتمعية.

٨- المستشارون: الذين يقدمون المشورة والنصح فى أى مرحلة أو عملية من عمليات الوصول الى القرارات الخاصة بصنع السياسة الاجتماعية.

٩- الفنيون الاجتماعيون والمهنيون: سواء كانوا مخططين اجتماعيين أو خبراء تنظيم مجتمع أو اداريين وهم الذين يقومن بأدوارهم فى المراحل المختلفة لصنع السياسة [٦٨].

- **الاجراءات المنهجية للدراسة :**

١- **نوع الدراسة:** تنتمى الدراسة الراهنة لنوعية الدراسات الوصفية التحليلية التى تستهدف تحليل ووصف الدور الفاعل الذى تلعبة النقابات المهنية كإحدى مؤسسات المجتمع المدنى فى عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحديد أهم المعوقات التى تواجه النقابات المهنية فى سبيل القيام بهذا الدور ، ثم التوصل إلى رؤية مستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية فى رسم أو صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع.

٢- **المنهج المستخدم:** تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعى الشامل لكل أعضاء هيئة المكتب بمجالس النقابات المهنية بالفيوم.

٣- **أدوات الدراسة:** اعتمد الباحث فى جمع بيانات الدراسة على استمارة قياس كداة رئيسية قام باعدادها من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، الاستفادة من الدراسات والبحوث ، استشارة بعض ذوي الخبرة ، وقد حوت مجموعة من الأبعاد التى تحقق أهداف الدراسة وهى:

- البعد الأول: البيانات الأولية لمفردات مجتمع الدراسة .
- البعد الثانى: اسهامات النقابات المهنية في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية .
- البعد الثالث: اسهامات النقابات المهنية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية .
- البعد الرابع: اسهامات النقابات المهنية في تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية .
- البعد الخامس: المعوقات التى تواجه النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

– البعد السادس: الرؤية المستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية فى عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

– صدق وثبات استمارة الدراسة:

أ– صدق الأداة: قام الباحث بصياغة استمارة الدراسة ووضعها فى صورتها النهائية تمهيداً لتحكيمها حيث تم عرضها على السادة المتخصصين فى مجال العمل النقابى محل اهتمام الدراسة والسادة أساتذة الخدمة الاجتماعية للحكم على الاستمارة وعباراتها من حيث مدي ارتباطها بالبعد الذي تقيسه وسلامة الصياغة اللغوية بعدها تم تعديل الاستمارة فى ضوء الملاحظات الواردة من السادة المحكمين وتعديل بعض العبارات، ثم صياغة الاستمارة فى شكلها النهائى بعد التحكيم تمهيداً لقياس ثباتها.

ب– قياس ثبات الأداة: من أجل التكد من ثبات أداة الدراسة قام الباحث باستخدام طريقة الاختبار واعادة الاختبار حيث طبق المقياس على عينة من خارج مجتمع الدراسة وبعد الاجابة على فقرات المقياس تم تطبيقه مرة أخرى على نفس العينة المذكورة بعد فارق زمنى مدته أسبوعين على التطبيق الأول بعدها تم حساب معامل الثبات للمقياس بين التطبيقين وقد بلغت قيمته ٠.٨٩ وهو معامل ثبات مناسب لتطبيق أداة الدراسة فى الميدان، كما عمد الباحث إلى فحص ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا ويشير مثل هذا الثبات إلى قوة الارتباط بين فقرات أداة الدراسة وهو معدل مناسب كما يتضح من الجدول التالى رقم (١) .

م	البعد	قيمة كرونباخ ألفا	عدد عبارات البعد
١	اسهامات النقابات المهنية فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية	.٩٠	١٥
٢	اسهامات النقابات المهنية فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية	.٨٣	١٥
٣	اسهامات النقابات المهنية فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية	.٨٩	١٥
٤	المعوقات التى تواجه النقابات المهنية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	.٩٠	١٥
٥	الرؤية المستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية فى عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	.٨٦	١٥

- مجالات الدراسة:

أ– المجال المكانى : يتحدد المجال المكانى لمجتمع الدراسة الراهنة فى النقابات المهنية الواقعة فى نطاق محافظة الفيوم ويبلغ عددها (١٦) نقابة مهنية .

ب– المجال البشرى: أعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعى الشامل لجميع هيئة المكتب بمجالس الادارة بالنقابات المهنية الواقعة بنطاق مدينة الفيوم تحقيقاً لأهداف الدراسة الراهنة باعتبارها الممثلة للنقابات المهنية اطار المعاينة حيث بلغ المجال البشرى للدراسة (٦٤) مفردة موزعة على النقابات المهنية المختلفة كما فى الجدول التالى: جدول (٢) يوضح النقابات المهنية محل الدراسة

م	النقابة	عدد مجلس النقابة	م	النقابة	عدد مجلس النقابة
١	المحامين	٧	٩	الرياضين	١٥
٢	الزراعيين	١٣	١٠	محفظى القرآن الكريم	١٣
٣	المعلمين	١٣	١١	العلاج الطبيعى	٩
٤	التطبيقين	١٣	١٢	العلميين	١٣
٥	الأطباء	٩	١٣	الأطباء البيطريين	٩
٦	الصيادلة	٩	١٤	الاجتماعيين	١٣
٧	المهندسين	١٣	١٥	التمريض	٢٥
٨	أطباء الأسنان	٩	١٦	التجاريين	١٣

ج- المجال الزمنى: وهو فترة اجراء الدراسة الميدانية فى الفترة من شهر يناير ٢٠١٦ وحتى شهر مارس ٢٠١٦.

- الأساليب الاحصائية المستخدمة فى الدراسة: تم الاعتماد فى تحليل بيانات الدراسة احصائياً على برنامج الحزم الاحصائية SPSS واستخدام الوسائل الاحصائية التالية:

- معامل ارتباط سبيرمان .
- القوة النسبية .
- الأوزان المرجحة.

- مناقشة وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

١- وصف مفردات مجتمع الدراسة:

جدول (٣) يوضح خصائص مفردات مجتمع الدراسة

م	المتغير		ك	%
١	النوع	- ذكر	٦٠	٩٣.٧٥
		- انثى	٤	٦.٢٥
المجموع			٦٤	١٠٠
٢	الفئة العمرية	أ- من ٢٥ سنة لأقل من ٣٥ سنة	١٠	١٥.٦٣
		ب- من ٣٥ سنة لأقل من ٤٥ سنة	١٩	٢٩.٦٩
		ج – من ٤٥ لأقل من ٥٥ سنة	٢٥	٣٩.٠٦
		د – من ٥٥ سنة فأكثر	١٠	١٥.٦٣
المجموع			٦٤	١٠٠
٣	الحالة الاجتماعية	أ- أعزب	٣	٤.٦٩
		ب- متزوج	٦٠	٩٣.٧٥
		ج- أرمل	-	-
		د – مطلق	١	١.٥٦
المجموع			٦٤	١٠٠
٤	المستوى التعليمى	أ- مؤهل متوسط	-	-
		ب- مؤهل فوق متوسط	-	-
		ج- مؤهل عال	٤٠	٦٢.٥٠
		د- ماجستير	١١	١٧.١٩
		هـ - دكتوراة	١٣	٢٠.٣١
المجموع			٦٤	١٠٠
٥	الحالة الوظيفية	أ- موظف بالحكومة	٣٠	٤٦.٨٨
		ب- موظف بالقطاع الخاص	١٥	٢٣.٤٤
		ج- متقاعد / على المعاش	٥	٧.٨١
		د- أعمال حرة	١٤	٢١.٨٨
		ه- أخرى تذكر	-	-
المجموع			٦٤	١٠
٦	دخل الأسرة	أ- أقل من ٥٠٠ جنيه	-	-
		ب- من ٥٠٠ جنيه لأقل من ١٠٠٠	-	-
		ج- من ١٠٠٠ جنيه لأقل من ١٥٠٠	٢٤	٣٧.٥٠
		د – من ١٥٠٠ فأكثر	٤٠	٦٢.٥٠
المجموع			٦٤	١٠٠
٧	الحصول على دورات تدريبية	أ- نعم	٤٤	٦٨.٧٥
		ب- لا	٢٠	٣١.٢٥
المجموع			٦٤	١٠٠

٨	نوعية الدورات	أ- دورات متعلقة بالعمل النقابى	١٠	٢٢.٧٣
		ب- دورات متعلقة بالانتخابات النقابية	١٠	٢٢.٧٣
		ج-تنمية قدرات الأعضاء	٥	١١.٣٦
		د- تنمية وتطوير المجتمع	٥	١١.٣٦
		هـ - تكنولوجيا المعلومات	٥	١١.٣٦
		و- صنع واتخاذ القرار	٤	٩.٠٩
		ز- مهارات الاتصال	٥	١١.٣٦
		ح- أخرى تذكر	-	-
المجموع			٤٤	١٠٠
٩	نوعية المشاركة فى وضع السياسات الاجتماعية	أ- حضور جلسات الاستماع	٥	٧.٨١
		ب- تمثيل النقابة فى المناقشات	٤٠	٦٢.٥٠
		ج- الحضور كخبير	٥	٧.٨١
		د- أخرى تذكر	١٤	٢١.٨٨
المجموع			٦٤	١٠٠

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

– أن غالبية مفردات مجتمع الدراسة من الذكور بنسبة٩٣.٧٥ % ، بينما جاءت نسبة الإناث فى المرتبة الثانية بنسبة ٦.٢٥% .

– وفيما يتعلق بمتغير العمر بالنسبة لمفردات مجتمع الدراسة ، فقد جاءت الفئة العمرية من ٤٥ لأقل من ٥٥ سنة بنسبة ٣٩.٠٦% ويليها في المرتبة الثانية من ٣٥ سنة لأقل من ٤٥ سنة بنسبة ٢٩.٦٩% وتليها فى المرتبة الثالثة كل من الفئة العمرية من ٢٥ سنة لأقل من ٣٥ سنة بنسبة ١٥.٦٣% ، والفئة العمرية من ٥٥ سنة فأكثر بنسبة ١٥.٦٣% مما يدل على ارتفاع مستوى الخبرة لدى القائمين على العمل النقابى وحاجة هيئة المكتب لمثل هذه الكفاءات فى تسيير أعمال النقابات المهنية .

– وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية لمفردات مجتمع الدراسة ، فقد جاءت فئة المتزوجين في المرتبة الأولى بنسبة ٩٣.٧٥ %، تليها فئة غير المتزوجين بنسبة ٤.٦٩ %، فى حين جاءت فئة مطلق فى المرتبة الثالثة بنسبة ١.٥٦%، وهذا ما يعكس بصفة عامة مدى الاستقرار الأسرى الذى تتميز به غالبية مفردات الدراسة .

– وبالنسبة لتوزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمى، فقد جاء الحاصلون على مؤهل عال بنسبة ٦٢.٥٠%، وتليها فئة الحاصلون على درجة الماجستير بنسبة١٧.١٩%، وأخيراً الحاصلين على درجة الدكتوراة بنسبة ٢٠.٣١% وهذه نتيجة منطقية تؤكد على طبيعة العضوية بالنقابات المهنية حيث ارتفاع المستوى التعليمى للمنتسبين إليها مما يعنى ارتفاع مستوى الوعى المجتمعى وقدرة هؤلاء الأعضاء على التأثير فى موضوعات الشأن العام بالمجتمع.

– أما بالنسبة للحالة الوظيفية فقد وجد أن مفردات مجتمع الدراسة يتوزعون على مجموعة من الوظائف هى بالترتيب كالتالى: موظف بالحكومة بنسبة ٤٦.٨٨%، موظف بالقطاع الخاص بنسبة ٢٣.٤٤ % ، أعمال حرة بنسبة ٢١.٨٨ % ، متقاعد / على المعاش بنسبة٧.٨١%، وتشير هذه النتيجة لغالبية العضوية بالنقابات

المهنية حيث تمثل الأخيرة عدداً من العاملين فى المؤسسات الحكومية وتكاد تكون عضويتهم اجبارية ولازمة فى الوقت ذاته لمزاولة المهنة.

– وفيما يتعلق بالدخل الشهري لمفردات مجتمع الدراسة ، فقد جاء في المرتبة الأولى ذوي الدخل الشهري من من ١٠٠٠ جنيه لأقل من ١٥٠٠ بنسبة ٥٠.٩% ، وتليها ذوي الدخل من ٥٠٠ جنيه لأقل من ١٠٠٠ بنسبة ٢٩.٦ % ، ثم الفئة ذوي الدخل من ١٥٠٠ فأكثر بنسبة١٣.٠٤%، وفي المرتبة الأخيرة ذوي الدخل الشهري أقل من ٥٠٠ جنيه بنسبة ٦.٥%، وقد يؤشر ذلك لعدم كفاية الدخل لسد متطلبات الحياة الأساسية على الرغم من تمتع البعض بالحد الأدنى من الدخل والذى يقع فى فئة الدخل الأولى.

– أما فيما يتعلق بحصول القيادات النقابية على دورات تدريبية فقد بلغت نسبة من حصلوا على دورات٦٨.٧٥% أما أولئك الذين لم يحصلوا على الدورات فقد بلغت نسبتهم ٣١.٢٥ % .

– وفيما يتعلق بنوعية الدورات التى حصل عليها الأعضاء فقد جاءت مرتبة كالتالى: دورات متعلقة بالعمل النقابى ودورات متعلقة بالانتخابات النقابية بنسبة٢٢.٧٣ % ، مهارات الاتصال وتنمية قدرات الأعضاء و تنمية وتطوير المجتمع وتكنولوجيا المعلومات بنسبة١١.٣٦ % ، صنع واتخاذ القرار بنسبة ٩.٠٩ %.

– وأخيراً فيما يتعلق بنوعية المشاركة فى مراحل صنع السياسات فقد جاءت مرتبة كالتالى: حضور جلسات الاستماع بنسبة ٦٢.٥٠%، تمثيل النقابة فى المناقشات٢١.٨٨ % ، الحضور كخبير وأخرى تذكر بنسبة ٧.٨١ %.

٢- عرض وتحليل البيانات المرتبطة باسهامات النقابات المهنية في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية :

جدول (٤) يوضح التكرارات والنسب المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارت محور اسهامات النقابات المهنية في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية

م	العبارات	نعم	%	إلى حد ما	%	لا	%	مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	جمع البيانات والمعلومات حول المطالب النقابية المختلفة .	٤١	٦٤.١	٢١	٣٢.٨	٢	٣.١	١٦٧	٥٥.٧	٨٧	٢
٢	الحرص على صياغة الأهداف الاجتماعية للنقابة بما يتوافق مع السياسات الاجتماعية.	٤٨	٧٥.٠	١٤	٢١.٩	٢	٣.١	١٧٤	٥٨	٩١	١
٣	دراسة التجارب الدولية للاستفادة منها في وضع برامج سياسات الرعاية الاجتماعية.	٣٠	٤٦.٩	١٩	٢٩.٧	١٥	٢٣.٤	١٤٣	٤٧.٧	٧٤.٥٠	٩
٤	العمل على وضع الآليات المناسبة التى تحقق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية	٣٧	٥٧.٨	٢٢	٣٤.٤	٥	٧.٨	١٦٠	٥٣	٨٣	٥
٥	الاستماع لأراء الأعضاء بالجمعية العمومية حول البرامج والمشروعات الاجتماعية.	٤٣	٦٧.٢	١١	١٧.٢	١٠	١٥.٦	١٦١	٥٣.٧	٨٤	٤
٦	اجراء استطلاعات الرأى للأعضاء فى فروع النقابة حول الاحتياجات الاجتماعية	٣٥	٥٤.١	٢٥	٣٩.١	٤	٦.٣	١٥٩	٥٣	٨٣	م٥

٧	المشاركة فى تحديد أولويات برامج الرعاية الاجتماعية وتوصيلها للمسئولين .	٣٠	٤٦.٩	٢٨	٤٣.٨	٦	٩.٤	١٥٢	٥٠.٧	٧٩	٧
٨	التعاون مع المؤسسات المعنية بصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية بالمجتمع.	٢٢	٣٤.٤	٣٤	٥٣.١	٨	١٢.٥	١٤٢	٤٧.٣	٧٤	١٠
٩	استخدام الأساليب العلمية فى تقدير الاحتياجات النقابية.	٣٤	٥٣.١	١٨	٢٨.١	١٢	١٨.٨	١٥٠	٥٠	٧٨	٨
١٠	ترشيح خبراء لتمثيل النقابة فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية ذات الأولوية.	٢٦	٤٠.٦	٢٢	٣٤.٤	١٦	٢٥.٠	١٣٨	٤٦	٧٢	١٢
١١	تحرص النقابة على التمثيل النقابى عند مناقشة السياسات الاجتماعية	٢٤	٣٧.٥	٢٩	٤٥.٣	١١	١٧.٢	١٤١	٤٧	٧٣	١١
١٢	متابعة ما يصدر من قوانين وقرارات تتعلق بمجال عملها وتمثل السياسات الاجتماعية	٢٩	٤٥.٣	٣٣	٥١.٦	٢	٣.١	١٥٥	٥١.٧	٨١	٦
١٣	حضور ممثلى النقابة لورش العمل أو جلسات الاستماع لوضع السياسات الخاصة بمجال عملها	٣٣	٥١.٦	٢٢	٣٤.٤	٩	١٤.١	١٥٢	٥٠.٧	٧٩	٧م
١٤	الاهتمام بتوصيل احتياجات المجتمع لصانعى القرار من خلال أعضاء النقابة .	٣٨	٥٩.٤	٢٤	٣٧.٥	٢	٣.١	١٦٤	٥٤.٧	٨٥	٣
١٥	تهتم النقابات المهنية بتحديد احتياجات أعضائها تمهيداً لاشباعها	٣٤	٥٣.١	١٩	٢٩.٧	١١	١٧.٢	١٥١	٥٠.٧	٧٩	٧م
المجموع								٢٣٠٩		١٢٠٢.٥٠	

باستقرا بيانات الجدول السابق رقم (٤) والذى يوضح اسهامات النقابات المهنية في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع احصائياً وفق الوزن المرجح والقوة النسبية وجاء ترتيب عبارات هذا البعد من حيث الأهمية كما يلى :

– جاءت العبارة رقم (٢) فى الترتيب الأول وهى " الحرص على صياغة الأهداف الاجتماعية للنقابة بما يتوافق مع السياسات الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٥٨) وقوة نسبية (٩١) .

– جاءت العبارة رقم (١) فى الترتيب الثانى وهى " جمع البيانات والمعلومات حول المطالب النقابية المختلفة " وذلك بوزن مرجح (٥٥.٧) وقوة نسبية (٨٧) ، وهذا ما أكدت عليه الكتابات النظرية التى تناولت المطالب النقابية بالبحث والدراسة .

– جاءت العبارة رقم(١٤) فى الترتيب الثالث وهى التى مفادها " الاهتمام بتوصيل احتياجات المجتمع لصانعى القرار من خلال أعضاء النقابة "، وذلك بوزن مرجح (٥٤.٧) وقوة نسبية (٨٥) .

– جاءت العبارة رقم(٥) فى الترتيب الرابع وهى " الاستماع لأراء الأعضاء بالجمعية العمومية حول البرامج والمشروعات الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٥٣.٧) وقوة نسبية (٨٥) .

– جاءت العبارتان رقم(٤،٦) فى الترتيب الخامس وهما بالترتيب " العمل على وضع الآليات المناسبة التى تحقق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية "،" اجراء استطلاعات الرأى للأعضاء فى فروع النقابة حول الاحتياجات الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٥٣) وقوة نسبية (٨٣) ، ولعل هذه النتائج تؤيدها نتائج دراسة (Andrade 2013)[٦٩] والتى أوضحت أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدنى ومن بينها النقابات فى صياغة السياسات من خلال عدد من الآليات المناسبة مستغلة فى ذلك القدرات الكامنة لديها.

– جاءت العبارة رقم(١٢) فى الترتيب السادس وهى التى مفادها " متابعة ما يصدر من قوانين وقرارات تتعلق بمجال عملها وتمثل السياسات الاجتماعية "، وذلك بوزن مرجح (٥١.٧) وقوة نسبية (٨١) .

– جاءت العبارات رقم (٧ ،١٣ ،١٥) فى الترتيب السابع وهى كالتالى " المشاركة فى تحديد أولويات برامج الرعاية الاجتماعية وتوصيلها للمسئولين "،" حضور ممثلى النقابة لورش العمل أو جلسات الاستماع لوضع السياسات الخاصة بمجال عملها " ، " تهتم النقابات المهنية بتحديد احتياجات أعضائها تمهيداً لاشباعها " وذلك بوزن مرجح (٥٠.٧) وقوة نسبية (٧٩) ، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة(MacDonald,jo-anne 2012)[٧٠] حيث أهتمت بدور النقابات فى تحديد أولويات السياسة واوضحت أهمية هذا الدور فى ممارسة الضغط على المؤسسات الرسمية المعنية من أجل الاستجابة لمطالب النقابات المهنية .

– جاءت العبارة رقم(٩) فى الترتيب الثامن والتى مفادها " استخدام الأساليب العلمية فى تقدير الاحتياجات النقابية" بوزن مرجح (٥٠) وقوة نسبية (٧٨) ، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (مدحت محمد الرفاعى)[٧١] والتى توصلت إلى أهمية الدور الذى تلعبه منظمات المجتمع المدنى فى رسم السياسات وضرورة الافادة من تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الأساليب العلمية فى دعم دورها فى صنع وتنفيذ وتقويم السياسات .

– جاءت العبارة رقم(٣) فى الترتيب التاسع والتى مفادها " دراسة التجارب الدولية للاستفادة منها في وضع برامج سياسات الرعاية الاجتماعية " بوزن مرجح (٤٧.٧) وقوة نسبية (٧٤.٥٠) .

– جاءت العبارة رقم(٨) فى الترتيب العاشر والتى مفادها " التعاون مع المؤسسات المعنية بصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية بالمجتمع " بوزن مرجح (٤٧.٣) وقوة نسبية (٧٤) ، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Veitch K,2013)[٧٢] والتى توصلت إلى أهمية عملية صنع السياسة الاجتماعية خاصة فى ظل الحديث عن دولة الرفاهية وأكدت على الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه الجهات المعنية فى هذا الشأن وخاصة القطاع الخاص من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية .

– جاءت العبارة رقم(١١) فى الترتيب الحادى عشر والتى مفادها " تحرص النقابة على التمثيل النقابى عند مناقشة السياسات الاجتماعية " بوزن مرجح (٤٧) وقوة نسبية (٧٣) .

– جاءت العبارة رقم(١٠) فى الترتيب الثانى عشر والتى مفادها" ترشيح خبراء لتمثيل النقابة فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية ذات الأولوية " بوزن مرجح (٤٦) وقوة نسبية (٧٢) .

٣- عرض وتحليل البيانات المرتبطة باسهامات النقابات المهنية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية :

جدول (٥) يوضح التكرارات والنسب المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارت محور اسهامات النقابات المهنية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية

م	العبارات	نعم	%	إلى حد ما	%	لا	%	مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	إقامة الندوات لتبصير الأعضاء ببرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية المنفذة.	٢٧	٤٢.٢	٣٥	٥٤.٧	٢	٣.١	١٥٣	٥١	٨٠	٣
٢	العمل على توعية أفراد المجتمع ببرامج ومشروعات سياسات الرعاية الاجتماعية.	٢٥	٣٩.١	٣٥	٥٤.٧	٤	٦.٣	١٤٩	٤٩.٧	٧٨	٤
٣	تأهيل القيادات النقابية للقيام بالدور المتوقع منها فى تحديد أولويات البرامج الاجتماعية.	٣٢	٥٠.٠	٢٧	٤٢.٢	٥	٧.٨	١٥٥	٥١.٧	٨١	٢
٤	الحرص على نشر ثقافة المشاركة المجتمعية فيما يناقش من قضايا الرعاية الاجتماعية.	٢٩	٤٥.٣	٣١	٤٨.٤	٤	٦.٣	١٥٣	٥١	٨٠	٣م
٥	العمل على رصد مواطن الخلل فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة	٣٤	٥٣.١	٢٤	٣٧.٥	٦	٩.٤	١٥٦	٥٢	٨١.٢٥	١
٦	إصدار النشرات والمطبوعات لتوعية الأعضاء بأهمية البرامج الاجتماعية المقدمة .	٢٤	٣٧.٥	٣٠	٤٦.٩	١٠	١٥.٦	١٤٢	٤٧.٣	٧٤	٦
٧	تقديم الدعم الفنى أو التدريب اللازم للمؤسسات المعنية بتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية	٢٥	٣٩.١	٢٩	٤٥.٣	١٠	١٥.٦	١٤٣	٤٧.٧	٧٤.٥٠	٥
٨	عقد جلسات حوارمع أفراد المجتمع حول البرامج والمشروعات الاجتماعية	٢٩	٤٥.٣	٢٧	٤٢.٢	٨	١٢.٥	١٤٩	٤٩.٧	٧٨	٤م
٩	تنظيم قوافل لتقديم الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع.	٢٠	٣١.٣	٣٧	٥٧.٨	٧	١٠.٩	١٤١	٤٧	٧٣	٧
١٠	مناقشة القضايا المثارة حول برامج ومشروعات السياسات الاجتماعية الحالية	٢٣	٣٥.٩	٣٠	٤٦.٩	١١	١٧.٢	١٤٠	٤٧	٧٣	٧م
١١	تلجأ للاحتجاج تعبيراً عن رفضها لتنفيذ بعض السياسات الاجتماعية الحالية	٢٠	٣١.٣	٢٧	٤٢.٢	١٧	٢٦.٦	١٣١	٤٣.٧	٦٨	٩
١٢	دراسة الآثار المترتبة على التشريعات القائمة على المجتمع ورفع ذلك لمتخذ القرار	٢٣	٣٥.٩	١٩	٢٩.٧	٢٢	٣٤.٤	١٢٩	٤٣	٦٧	١٠
١٣	القيام باعداد التقارير والدراسات الخاصة بالسياسات الاجتماعية الحالية	٢٦	٤٠.٦	١٦	٢٥.٠	٢٢	٣٤.٤	١٣٢	٤٤	٦٩	٨
١٤	تقديم المشورة أو الخبرة الفنية	٢١	٣٢.٨	٢١	٣٢.٨	٢٢	٣٤.٤	١٢٧	٤٢.٣	٦٦	١١

	فى مجالات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية للمؤسسات المعنية									
١٥	المشاركة مع الجهات الرسمية فى اجراء الدراسات حول البرامج والمشروعات الاجتماعية القائمة	٢٥	٣٩.١	١٨	٢٨.١	٢١	٣٢.٨	١٣٢	٤٤	٦٩	٨م
المجموع								٢١٣٢		١١١١.٧٥	

باستقرا بيانات الجدول السابق رقم(٥) والذى يوضح اسهامات النقابات المهنية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية : يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع احصائياً وفق الوزن المرجح والقوة النسبية وجاء ترتيب عبارات هذا البعد من حيث الأهمية كما يلى :

– جاءت العبارة رقم (٥) فى الترتيب الأول وهى " العمل على رصد مواطن الخلل فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة " وذلك بوزن مرجح (٥٢) وقوة نسبية (٨١.٢٥) .

– جاءت العبارة رقم (٣) فى الترتيب الثانى وهى " تأهيل القيادات النقابية للقيام بالدور المتوقع منها فى تحديد أولويات البرامج الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٥١.٧) وقوة نسبية (٨١) ،وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة(محمد شعبان على ٢٠٠٤) [٧٣] والتى أكدت على ضرورة العمل على زيادة خبرات القيادات النقابية لما لذلك من تأثير على ممارسة دورهم فى مراحل صنع القرار داخل النقابات وخارجها.

– جاءت العبارتان رقم(٤،١) فى الترتيب الثالث وهما بالترتيب " إقامة الندوات لتبصير الأعضاء ببرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية المنفذة "،" الحرص على نشر ثقافة المشاركة المجتمعية فيما يناقش من قضايا الرعاية الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٥١) وقوة نسبية (٨٠) ، وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة(حنان محمد حافظ) [٧٤] والتى أوضحت استخدام النقابات المهنية لعدد من الأنشطة والآليات للتعبير عن أرائها فى السياسات المختلفة ومن أبرزها الندوات والمؤتمرات .

– جاءت العبارتان رقم(٨،٢) فى الترتيب الرابع وهما بالترتيب " العمل على توعية أفراد المجتمع ببرامج ومشروعات سياسات الرعاية الاجتماعية "،" عقد جلسات حوارمع أفراد المجتمع حول البرامج والمشروعات الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٤٩.٧) وقوة نسبية (٧٨) وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة(Frank fischer and et al 2007) [٧٥] والتى أشارت لعدد من الآليات المتاحة أمام التنظيمات المختلفة للمشاركة فى صنع السياسات ومنها الاعلام والنشرات والاستطلاعات والدراسات وجلسات التشاور وحلقات النقاش واللجان والتفاوض والشراكة وغيرها.

– جاءت العبارة رقم(٧) فى الترتيب الخامس وهى التى مفادها " تقديم الدعم الفنى أو التدريب اللازم للمؤسسات المعنية بتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية "، وذلك بوزن مرجح (٤٧.٧) وقوة نسبية (٧٤.٥٠) ، وهو ما اكدته دراسة (ايهاب ماهر عبدالجليل) [٧٦] حيث أوضحت أهمية تثقيف أعضاء اللجان النقابية المختلفة وتدعيم دورهم ومساعدتهم فى تحمل مسئولياتهم النقابية.

– جاءت العبارة رقم(٦) فى الترتيب السادس وهى " إصدار النشرات والمطبوعات لتوعية الأعضاء بأهمية البرامج الاجتماعية المقدمة " وذلك بوزن مرجح (٤٣) وقوة نسبية (٦٧) .

– جاءت العبارتان رقم(١٠،٩) فى الترتيب السابع وهما بالترتيب " تنظيم قوافل لتقديم الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع "،" مناقشة القضايا المثارة حول برامج ومشروعات السياسات الاجتماعية الحالية " وذلك بوزن مرجح (٤٧) وقوة نسبية (٧٣) .

– جاءت العبارتان رقم(١٥،١٣) فى الترتيب الثامن وهما بالترتيب " القيام باعداد التقارير والدراسات الخاصة بالسياسات الاجتماعية الحالية "،" المشاركة مع الجهات الرسمية فى اجراء الدراسات حول البرامج والمشروعات الاجتماعية القائمة " وذلك بوزن مرجح (٤٤) وقوة نسبية (٦٩) .

– جاءت العبارة رقم(١١) فى الترتيب التاسع وهى التى مفادها " تلجأ للاحتجاج تعبيراً عن رفضها لتنفيذ بعض السياسات الاجتماعية الحالية "، وذلك بوزن مرجح (٤٣.٧) وقوة نسبية (٦٨) .

– جاءت العبارة رقم(١٢) فى الترتيب العاشر والتى مفادها " دراسة الآثار المترتبة على التشريعات القائمة على المجتمع ورفع ذلك لمتخذ القرار " بوزن مرجح (٥٠) وقوة نسبية (٧٨) .

– جاءت العبارة رقم(١٤) فى الترتيب الحادى عشر والتى مفادها " تقديم المشورة أو الخبرة الفنية فى مجالات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية للمؤسسات المعنية " بوزن مرجح (٤٢.٣) وقوة نسبية (٦٦) .

٣- عرض وتحليل البيانات المرتبطة باسهامات النقابات المهنية في تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية :

جدول (٦) يوضح التكرارات والنسب المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارت محور اسهامات النقابات المهنية في تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية :

م	العبارات	نعم	%	إلى حد ما	%	لا	%	مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	الاستعانة بالأعضاء ذوى الخبرة بالنقابة فى تقييم برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة	٣٣	٥١.٦	٢٥	٣٩.١	٦	٩.٤	١٥٥	٥١.٧	٨١	٤
٢	العمل على المراجعة المستمرة للتشريعات المنظمة لسياسات الرعاية الاجتماعية .	٢٩	٤٥.٣	٢٨	٤٣.٨	٧	١٠.٩	١٥٠	٥٠	٧٨	٦
٣	تشجيع الأعضاء على اقتراح بدائل تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.	٣٤	٥٣.١	٢٥	٣٩.١	٥	٧.٨	١٥٧	٥٢.٣	٨٢	٢
٤	دراسة المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسات الاجتماعية .	٣٧	٥٧.٨	٢١	٣٢.٨	٦	٩.٤	١٥٩	٥٣	٨٣	١
٥	الوقوف على الآثار المترتبة على تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية .	٣٤	٥٣.١	٢٤	٣٧.٥	٦	٩.٤	١٥٦	٥٢	٨١.٢٥	٣
٦	عرض نتائج التقويم للبرامج الاجتماعية بشفافية على الأعضاء بالنقابة.	٣٧	٥٧.٨	٢٢	٣٤.٤	٥	٧.٨	١٦٠	٥٣	٨٣	١م

٧	قيام النقابة باقتراح البدائل المناسبة لسياسات الرعاية الاجتماعية المطبقة.	٣٥	٥٤.٧	٢٢	٣٤.٤	٧	١٠.٩	١٥٦	٥٢	٨١.٢٥	٣م
٨	دراسة مدى تحقيق البرامج والمشروعات لأهداف السياسات الاجتماعية	٣٦	٥٦.٣	٢٠	٣١.٣	٨	١٢.٥	١٥٦	٥٢	٨١.٢٥	٣م
٩	ممارسة النقد البناء بتحديد الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بتنفيذ السياسة الاجتماعية.	٣٥	٥٤.٧	٢٠	٣١.٣	٩	١٤.١	١٥٤	٥١.٣	٨٠	٥
١٠	اقتراح سياسات جديدة لتلافى سلبيات السياسات الاجتماعية الحالية .	٢٩	٤٥.٣	٢٢	٣٤.٤	١٣	٢٠.٣	١٤٤	٤٨	٧٥	٧
١١	تستعين النقابات المهنية بوسائل الاعلام الجماهيرية فى تقويم السياسات القائمة	٣٧	٥٧.٨	١٩	٢٩.٧	٨	١٢.٥	١٥٧	٥٢.٣	٨٢	٢م
١٢	تحديد نواحى القصور فى السياسات الاجتماعية القائمة وتوصيلها للمسئولين	٣٨	٥٩.٤	١٧	٢٦.٦	٩	١٤.١	١٥٧	٥٢.٣	٨٢	٢م
١٣	مراقبة بنود الانفاق الحكومى على سياسات الرعاية الاجتماعية	٢٩	٤٥.٣	٢٢	٣٤.٣	١٣	٢٠.٣	١٤٤	٤٨	٧٥	٧م
١٤	متابعة تنفيذ برامج ومشروعات السياسات الاجتماعية القائمة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع	٢٩	٤٥.٣	٢١	٣٢.٨	١٤	٢١.٩	١٤٣	٤٧.٧	٧٤.٥٠	٨
١٥	التعاون مع المؤسسات الأخرى للوصول إلى السياسات التى تراعى مصالح المجتمع	٣٧	٥٧.٨	١٦	٢٥.٠	١١	١٧.٢	١٥٤	٥١.٣	٨٠	٥م
المجموع								٢٢٩٨		١١٩٩.٢٥	

باستقرا بيانات الجدول السابق رقم(٦) والذى يوضح اسهامات النقابات المهنية في تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع احصائياً وفق الوزن المرجح والقوة النسبية وجاء ترتيب عبارات هذا البعد من حيث الأهمية كما يلى :

– جاءت العبارتان رقم(٦،٤) فى الترتيب الأول وهما بالترتيب " دراسة المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسات الاجتماعية "،" عرض نتائج التقويم للبرامج الاجتماعية بشفافية على الأعضاء بالنقابة " وذلك بوزن مرجح (٥٣) وقوة نسبية (٨٣) .

– جاءت العبارات أرقام(٣،١١،١٢) فى الترتيب الثانى وهى كالتالى " تشجيع الأعضاء على اقتراح بدائل تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية "،" تستعين النقابات المهنية بوسائل الاعلام الجماهيرية فى تقويم السياسات القائمة " ، " تحديد نواحى القصور فى السياسات الاجتماعية القائمة وتوصيلها للمسئولين " وذلك بوزن مرجح (٥٢.٣) وقوة نسبية (٨٢) .

– جاءت العبارات أرقام(٥،٧،٨) فى الترتيب الثالث وهى كالتالى " الوقوف على الآثار المترتبة على تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية "،" قيام النقابة باقتراح البدائل المناسبة لسياسات الرعاية الاجتماعية المطبقة " ، " دراسة مدى تحقيق البرامج والمشروعات لأهداف السياسات الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٥٢) وقوة نسبية (٨١.٢٥) .

– جاءت العبارة رقم (١) فى الترتيب الرابع وهى " الاستعانة بالأعضاء ذوى الخبرة بالنقابة فى تقييم برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة " وذلك بوزن مرجح (٥١.٧) وقوة نسبية (٨١).

– جاءت العبارتان رقم(١٥،٩) فى الترتيب الخامس وهما بالترتيب " ممارسة النقد البناء بتحديد الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بتنفيذ السياسة الاجتماعية "،" التعاون مع المؤسسات الأخرى للوصول إلى السياسات التى تراعى مصالح المجتمع " وذلك بوزن مرجح (٥١.٣) وقوة نسبية (٨٠) .

– جاءت العبارة رقم (٢) فى الترتيب السادس وهى " العمل على المراجعة المستمرة للتشريعات المنظمة لسياسات الرعاية الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٥٠) وقوة نسبية (٧٨).

– جاءت العبارتان رقم(١٣،١٠) فى الترتيب السابع وهما بالترتيب " اقتراح سياسات جديدة لتلافى سلبيات السياسات الاجتماعية الحالية "،" مراقبة بنود الانفاق الحكومى على سياسات الرعاية الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٥١) وقوة نسبية (٨٠) .

– جاءت العبارة رقم(١٤) فى الترتيب الثامن وهى التى مفادها " متابعة تنفيذ برامج ومشروعات السياسات الاجتماعية القائمة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع "، وذلك بوزن مرجح (٤٧.٧) وقوة نسبية (٧٤.٥٠) .

٨٥- عرض وتحليل بيانات الدراسة المرتبطة بالمعوقات التى تواجه النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

جدول (٧) يوضح التكرارات والنسب المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارت محور المعوقات التى تواجه النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

م	العبارات	نعم	%	إلى حد ما	%	لا	%	مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	غياب الاستقلالية لدى التنظيمات النقابية	٢٢	٣٤.٤	٢٩	٤٥.٣	١٣	٢٠.٣	١٣٧	٤٥.٣	٧١	٩
٢	شخصنة الحركة النقابية والتعاطى مع المطالب النقابية من وجهة نظر القيادات فقط	٢٨	٤٣.٨	٢٨	٤٣.٨	٨	١٢.٥	١٤٨	٤٩	٧٧	٥
٣	غياب آليات المساءلة داخل التنظيمات النقابية	٣١	٤٨.٤	٢٣	٣٥.٩	١٠	١٥.٦	١٤٩	٤٩.٧	٧٨	٤
٤	عدم وجود أطر نقابية منتخبة وحقيقية تعبر فعلاً عن أعضاء النقابات	٢٦	٤٠.٦	٣١	٤٨.٨	٧	١٠.٩	١٤٧	٤٩	٧٧	م٥
٥	غياب الاطار القانونى المناسب الذى تحتكم إليه النقابات المهنية	٢٦	٤٠.٦	٢٧	٤٢.٢	١١	١٧.٢	١٢٣	٤٧.٧	٧٤.٥	٧
٦	عدم كفاية الموارد المالية الخاصة بالنقابات من	٢٧	٤٢.٢	٣١	٤٨.٤	٦	٩.٤	١٤٩	٤٩.٧	٧٨	م٤

	اشتراكات أو رسوم وخلافه									
٧	عدم قدرة النقابات المهنية على الحشد أو تنمية العضوية بها	٢٥	٣٩.١	٢١	٣٢.٨	١٨	٢٨.١	١٣٥	٤٥	٧٠	١٠
٨	ضعف النقابات المهنية والاقتصار على العمل الخدمى دون الدفاعى	٢٤	٣٧.٥	٢٥	٣٩.١	١٥	٢٣.٤	١٣٧	٤٥.٣	٧١	٩م
٩	الازدواجية فى العمل النقابى والتقسيم بين مهنى وعمالى مما خلق ازدواجية العضوية	٢٧	٤٢.٢	٢٣	٣٥.٩	١٤	٢١.٩	١٤١	٤٧	٧٣	٨
١٠	غياب الرؤية العامة حول القضايا الاجتماعية التى تهم الأعضاء والمجتمع على السواء	٣٤	٥٣.١	٢٤	٣٧.٥	٦	٩.٤	١٥٦	٥٢	٨١.٢٥	٢
١١	ضعف تمثيل النقابات المهنية فى ممارسة الأدوار المنوطة بها باعتبارها النخبة الممثلة	٣٥	٥٤.٧	١٩	٢٩.٧	١٠	١٥.٦	١٥٣	٥١	٨٠	٣
١٢	غياب الشفافية داخل الحركة النقابية ذاتها	٢٨	٤٣.٨	٣٠	٤٦.٩	٦	٩.٤	١٥٠	٤٩.٧	٧٨	٤م
١٣	عدم وجود كوادر نقابية مؤهلة فى كافة مجالات العمل النقابى المختلفة	٣٥	٥٤.٧	٢٣	٣٥.٥	٦	٩.٤	١٥٧	٥٢.٣	٨٢	١
١٤	ضعف التجديد أو الابتكار فى الأدوار النقابية التقليدية	٢٥	٣٩.١	٣١	٤٨.٤	٨	١٢.٥	١٤٥	٤٨.٣	٧٥.٥	٦
١٥	تسلط دور النخبة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية مع تقلص دور النقابات	٢٣	٣٥.٩	٣٠	٤٦.٩	١١	١٧.٢	١٤٠	٤٧	٧٣	٨م
	المجموع							٢١٨٧		١١٣٩.٢٥	

باستقرا بيانات الجدول السابق رقم(٧) والذى يوضح المعوقات التى تواجه النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع احصائياً وفق الوزن المرجح والقوة النسبية وجاء ترتيب عبارات هذا البعد من حيث الأهمية كما يلى :

– جاءت العبارة رقم (١٣) فى الترتيب الأول وهى " عدم وجود كوادر نقابية مؤهلة فى كافة مجالات العمل النقابى المختلفة " وذلك بوزن مرجح (٥٢.٣) وقوة نسبية (٨٢).

– جاءت العبارة رقم (١٠) فى الترتيب الثانى وهى " غياب الرؤية العامة حول القضايا الاجتماعية التى تهم الأعضاء والمجتمع على السواء " وذلك بوزن مرجح (٥٢) وقوة نسبية (٨١.٢٥).

– جاءت العبارة رقم (١١) فى الترتيب الثالث وهى " ضعف تمثيل النقابات المهنية فى ممارسة الأدوار المنوطة بها باعتبارها النخبة الممثلة " وذلك بوزن مرجح (٥١) وقوة نسبية (٨٠).

– جاءت العبارات أرقام(١٢،٦،٣) فى الترتيب الرابع وهى كالتالى " شخصنة الحركة النقابية والتعاطى مع المطالب النقابية من وجهة نظر القيادات فقط "،" عدم كفاية الموارد المالية الخاصة بالنقابات من اشتراكات أو رسوم وخلافه " ، " غياب الشفافية داخل الحركة النقابية ذاتها " وذلك بوزن مرجح (٤٩.٧) وقوة نسبية (٧٨) .

– جاءت العبارات أرقام(٤،٢) فى الترتيب الخامس وهى كالتالى " شخصنة الحركة النقابية والتعاطى مع المطالب النقابية من وجهة نظر القيادات فقط " ، " عدم وجود أطر نقابية منتخبة وحقيقية تعبر فعلاً عن أعضاء النقابات " وذلك بوزن مرجح (٤٩.٣) وقوة نسبية (٧٧) .

– جاءت العبارة رقم (١٤) فى الترتيب السادس وهى " ضعف التجديد أو الابتكار فى الأدوار النقابية التقليدية " وذلك بوزن مرجح (٤٨.٣) وقوة نسبية (٧٥.٥).

– جاءت العبارة رقم(٥) فى الترتيب السابع وهى التى مفادها " غياب الاطار القانونى المناسب الذى تحتكم إليه النقابات المهنية "، وذلك بوزن مرجح (٤٧.٧) وقوة نسبية (٧٤.٥) ، وتتفق هذه النتائج مع دراسة(**داليا زكى قاسم ٢٠١٠**)[٧٧] والتى أشارت لضرورة توفير المناخ الديمقراطى المناسب وخلق البيئة المواتية وآلية تفاهم منطقية بين السلطة التنفيذية والنقابات تضمن الحق فى ممارسة العمل النقابى.

– جاءت العبارتان رقم(١٥،٩) فى الترتيب الثامن وهما بالترتيب " الازدواجية فى العمل النقابى والتقسيم بين مهنى وعمالى مما خلق ازدواجية العضوية "،" تسلط دور النخبة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية مع تقلص دور النقابات " وذلك بوزن مرجح (٤٧) وقوة نسبية (٧٣) .

– جاءت العبارتان رقم(٨،١) فى الترتيب التاسع وهما بالترتيب " غياب الاستقلالية لدى التنظيمات النقابية "،" ضعف النقابات المهنية والاقتصار على العمل الخدمى دون الدفاعى " وذلك بوزن مرجح (٤٥.٣) وقوة نسبية (٧١) .

– جاءت العبارة رقم (٧) فى الترتيب العاشر وهى " عدم قدرة النقابات المهنية على الحشد أو تنمية العضوية بها " وذلك بوزن مرجح (٤٥) وقوة نسبية (٧٠).

٦- عرض وتحليل بيانات الدراسة المرتبطة بالرؤية المستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية :

جدول (٨) يوضح التكرارات والنسب المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارت محور الرؤية المستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية

م	العبارات	نعم	%	إلى حد ما	%	لا	%	مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	ضرورة تفعيل التنظيمات النقابية الحالية	٣٣	٥١.٦	٢٠	٣١.٣	١١	١٧.٢	١٥٠	٥٠	٧٨	٨
٢	عقد الدورات التثقيفية حول أهم القضايا الاجتماعية المطروحة بصفة دورية	٣٧	٥٧.٨	١٥	٢٣.٤	١٢	١٨.٨	١٥٣	٥١	٨٠	٦
٣	استخدام آليات مختلفة	٣٩	٦٠.٩	٢١	٣٢.٨	٤	٦.٣	١٦٣	٥٤.٣	٨٥	٢

	للتأثير فى السياسات التشريعية التى تهم الأعضاء									
٤	المشاركة الفعالة فى اجراء التعديلات فى سياسات الرعاية الاجتماعية المنفذة	٤٣	٦٧.٢	١٧	٢٦.٦	٤	٦.٣	١٦٧	٥٥.٧	٨٧	١
٥	التأكيد على قيمة الديمقراطية داخل العمل النقابى	٣٤	٥٣.١	٢٥	٣٩.١	٥	٧.٨	١٥٧	٥٢.٣	٨٢	٤
٦	تحسين آليات التعاون بين النقابات والمؤسسات المعنية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية	٣٦	٥٦.٣	٢٢	٣٤.٤	٦	٩.٤	١٥٨	٥٢.٣	٨٢	٤م
٧	ضرورة وجود رؤية نقابية شاملة للنهوض بالسياسات والبرامج الاجتماعية بالمجتمع	٣١	٤٨.٤	٢٧	٤٢.٢	٦	٩.٤	١٥٣	٥١	٨٠	٦م
٨	تحديد اطار العلاقة بين النقابات والدولة فيما يتعلق بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية	٣٧	٥٧.٨	٢١	٣٢.٨	٦	٩.٤	١٥٩	٥٣	٨٣	٣
٩	العمل على تطوير مصادر التمويل الذاتى بالنقابات المهنية	٤٠	٦٢.٥	١٩	٢٩.٧	٥	٧.٨	١٦٣	٥٤.٣	٨٥	٢م
١٠	ضمان حرية العمل النقابى	٣٧	٥٧.٨	١٥	٢٣.٤	١٢	١٨.٨	١٥٣	٥١	٨٠	٦م
١١	تبنى الدور الدفاعى للنقابة فى ضوء السياسات الاجتماعية القائمة	٣٧	٥٧.٨	١٨	٢٨.١	٩	١٤.١	١٥٦	٥٢	٨١.٢٥	٥
١٢	بناء قدرات الأعضاء للمشاركة فى قضايا الشأن العام	٣٩	٦٠.٦	١٧	٢٦.٦	٨	١٢.٥	١٥٩	٥٣	٨٣	٣م
١٣	اصدار تشريعات تضمن المشاركة الفعالة للنقابات المهنية فى صياغة السياسات الاجتماعية	٣٧	٥٧.٨	١٦	٢٥.٠	١١	١٧.٢	١٥٤	٥١	٨٠	٦م
١٤	التواصل المستمر مع المجتمع من خلال القواعد الشعبية لضمان التأثير فى السياسات الاجتماعية	٢٨	٤٣.٨	٣١	٤٨.٤	٥	٧.٨	١٥١	٥٠.٣	٧٩	٧
١٥	رفع مستوى الوعى المجتمعى بالحقوق والواجبات تجاه السياسات الاجتماعية الحالية	٢٨	٤٣.٨	٣١	٤٨.٤	٥	٧.٨	١٥١	٥٠.٣	٧٩	٧م
	المجموع							٢٣٤٧		١٢٢٤.٥٥	

باستقرا بيانات الجدول السابق رقم(٨) والذى يوضح الرؤية المستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع احصائياً وفق الوزن المرجح والقوة النسبية وجاء ترتيب عبارات هذا البعد من حيث الأهمية كما يلى :

– جاءت العبارة رقم (٤) فى الترتيب الأول وهى " المشاركة الفعالة فى اجراء التعديلات فى سياسات الرعاية الاجتماعية المنفذة " وذلك بوزن مرجح (٥٥.٧) وقوة نسبية (٨٧)، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة(Bryant toba2001)[٧٨] والتى أوضحت مدى المشاركة الفعالة بين القائمين على صنع السياسات والمواطنين ومحاولات التأثير فى السياسات القائمة من خلال استخدام اساليب متنوعة من علاقات واقصص وتجارب لنقل أرائهم .

– جاءت العبارتان رقم (٣،٩) فى الترتيب الثانى وهما كالتالى " استخدام آليات مختلفة للتأثير فى السياسات التشريعية التى تهم الأعضاء " ، " العمل على تطوير مصادر التمويل الذاتى بالنقابات المهنية " وذلك بوزن مرجح (٥٤.٣) وقوة نسبية (٨٥).

– جاءت العبارتان رقم(١٢،٨) فى الترتيب الثالث وهما بالترتيب " تحديد اطار العلاقة بين النقابات والدولة فيما يتعلق بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية "،" بناء قدرات الأعضاء للمشاركة فى قضايا الشأن العام " وذلك بوزن مرجح (٥٣) وقوة نسبية (٨٣)، وهذا ما أكدت عليه معظم الكتابات النظرية حيث اعتبرت أن عملية وضع التشريعات والقوانين من العمليات الدقيقة التى تحتاج لقدر كبير من المهارة والخبرات العملية لدى المختصين.

– جاءت العبارتان رقم(٦،٥) فى الترتيب الرابع وهما بالترتيب " التأكيد على قيمة الديمقراطية داخل العمل النقابى "،" تحسين آليات التعاون بين النقابات والمؤسسات المعنية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٥٢.٣) وقوة نسبية (٨٢) .

– جاءت العبارة رقم (١١) فى الترتيب الخامس وهى " تبنى الدور الدفاعى للنقابة فى ضوء السياسات الاجتماعية القائمة " وذلك بوزن مرجح (٥٢) وقوة نسبية (٨١.٢٥)، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة(سماح سيد مرسى٢٠٠٧) [٧٩] والتى أوضحت تباين أدوار النقابات المهنية ما بين الأدوار التقليدية والأدوار السياسية والتنموية للنقابات والتى تستهدف تعظيم القدرة على استخدام المعرفة والمشاركة.

– جاءت العبارات أرقام(٢،٧،١٠، ١٣) فى الترتيب السادس وهى كالتالى " عقد الدورات التثقيفية حول أهم القضايا الاجتماعية المطروحة بصفة دورية "،" ضرورة وجود رؤية نقابية شاملة للنهوض بالسياسات والبرامج الاجتماعية بالمجتمع " ، " ضمان حرية العمل النقابى " ، " اصدار تشريعات تضمن المشاركة الفعالة للنقابات المهنية فى صياغة السياسات الاجتماعية " وذلك بوزن مرجح (٥١) وقوة نسبية (٨٠) ، وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة (kinny,nancy.2001)[٨٠] والتى أكدت على الاهتمام بالسياق الاجتماعى أو المناخ السياسى الذى تصاغ فيه السياسات العامة بشكل عام والاجتماعية بوجه خاص .

– جاءت العبارتان رقم(١٤،١٥) فى الترتيب السابع وهما بالترتيب " التواصل المستمر مع المجتمع من خلال القواعد الشعبية لضمان التأثير فى السياسات الاجتماعية "،" رفع مستوى الوعى المجتمعى بالحقوق والواجبات تجاه السياسات الاجتماعية الحالية " وذلك بوزن مرجح (٥٠.٣) وقوة نسبية (٧٩) ، وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة(منال محمد نصر الدين الأمين)[٨١] والتى أوضحت ضرورة العمل على تنمية الوعى

الجماهيرى من خلال الفهم والادراك ولعل ذلك يظهر فى صورة التنظيمات الفئوية والمهنية ووغيرهـــا مـــن منظمات المجتمع المدنى التى تقام من جانب الأهالى.

– جاءت العبارة رقم (١) فى الترتيب الثامن وهى " ضرورة تفعيل التنظيمات النقابية الحالية " وذلك بـــوزن مرجح (٥٠) وقوة نسبية (٧٨).

– النتائج العامة للدراسة:

١– النتائج المرتبطة بالتساؤل الأول والمتعلق باسهامات النقابات المهنية في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية : حيث أوضحت الدراسة عدداً من اسهامات النقابات المهنية فى مرحلة وضع السياسات الاجتماعية والتى جاءت مرتبة تنازلياً كما يلى:

١– جمع البيانات والمعلومات حول المطالب النقابية المختلفة .

٢– الحرص على صياغة الأهداف الاجتماعية للنقابة بما يتوافق مع السياسات الاجتماعية.

٣– دراسة التجارب الدولية للاستفادة منها في وضع برامج سياسات الرعاية الاجتماعية.

٤– العمل على وضع الآليات المناسبة التى تحقق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية

٥– الاستماع لأراء الأعضاء بالجمعية العمومية حول البرامج والمشروعات الاجتماعية.

٦– اجراء استطلاعات الرأى للأعضاء فى فروع النقابة حول الاحتياجات الاجتماعية

٧– المشاركة فى تحديد أولويات برامج الرعاية الاجتماعية وتوصيلها للمسئولين .

٨– التعاون مع المؤسسات المعنية بصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية بالمجتمع.

٩– استخدام الأساليب العلمية فى تقدير الاحتياجات النقابية.

١٠– ترشيح خبراء لتمثيل النقابة فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية ذات الأولوية.

١١– تحرص النقابة على التمثيل النقابى عند مناقشة السياسات الاجتماعية .

١٢– تهتم النقابات المهنية بتحديد احتياجات أعضائها تمهيداً لاشباعها .

١٣–حضور ممثلى النقابة لورش العمل أو جلسات الاستماع لوضع السياسات الخاصة بمجال عملها .

١٤– الاهتمام بتوصيل احتياجات المجتمع لصانعى القرار من خلال أعضاء النقابة .

١٥– متابعة ما يصدر من قوانين وقرارات تتعلق بمجال عملها وتمثل السياسات الاجتماعية .

١– النتائج المرتبطة بالتساؤل الثانى والمتعلق باسهامات النقابات المهنية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية : حيث أوضحت الدراسة عدداً من اسهامات النقابات المهنية فى مرحلة تنفيذ السياسات الاجتماعية والتى جاءت مرتبة تنازلياً كما يلى:

١– إقامة الندوات لتبصير الأعضاء ببرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية المنفذة.

٢– العمل على توعية أفراد المجتمع ببرامج ومشروعات سياسات الرعاية الاجتماعية .

٣– تأهيل القيادات النقابية للقيام بالدور المتوقع منها فى تحديد أولويات البرامج الاجتماعية.

٤– الحرص على نشر ثقافة المشاركة المجتمعية فيما يناقش من قضايا الرعاية الاجتماعية.

٥- العمل على رصد مواطن الخلل فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة .
٦- إصدار النشرات والمطبوعات لتوعية الأعضاء بأهمية البرامج الاجتماعية المقدمة .
٧- تقديم الدعم الفنى أو التدريب اللازم للمؤسسات المعنية بتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية
٨- عقد جلسات حوارمع أفراد المجتمع حول البرامج والمشروعات الاجتماعية .
٩- تنظيم قوافل لتقديم الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع.
١٠- مناقشة القضايا المثارة حول برامج ومشروعات السياسات الاجتماعية الحالية .
١١- المشاركة مع الجهات الرسمية فى اجراء الدراسات حول البرامج والمشروعات الاجتماعية القائمة .
١٢- دراسة الآثار المترتبة على التشريعات القائمة على المجتمع ورفع ذلك لمتخذ القرار .
١٣- القيام باعداد التقارير والدراسات الخاصة بالسياسات الاجتماعية الحالية .
١٤- تقديم المشورة أو الخبرة الفنية فى مجالات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية للمؤسسات المعنية .
١٥- تلجأ للاحتجاج تعبيراً عن رفضها لتنفيذ بعض السياسات الاجتماعية الحالية .

١- النتائج المرتبطة بالتساؤل الثالث والمتعلق باسهامات النقابات المهنية في تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية : حيث أوضحت الدراسة عدداً من اسهامات النقابات المهنية فى مرحلة تقويم السياسات الاجتماعية والتى جاءت مرتبة تنازلياً كما يلى:

١- الاستعانة بالأعضاء ذوى الخبرة بالنقابة فى تقييم برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة
٢- العمل على المراجعة المستمرة للتشريعات المنظمة لسياسات الرعاية الاجتماعية .
٣- تشجيع الأعضاء على اقتراح بدائل تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.
٤- دراسة المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسات الاجتماعية .
٥- الوقوف على الآثار المترتبة على تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية .
٦- عرض نتائج التقويم للبرامج الاجتماعية بشفافية على الأعضاء بالنقابة.
٧- قيام النقابة باقتراح البدائل المناسبة لسياسات الرعاية الاجتماعية المطبقة.
٨- دراسة مدى تحقيق البرامج والمشروعات لأهداف السياسات الاجتماعية
٩- ممارسة النقد البناء بتحديد الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بتنفيذ السياسة الاجتماعية.
١٠-اقتراح سياسات جديدة لتلافى سلبيات السياسات الاجتماعية الحالية .
١١- تستعين النقابات المهنية بوسائل الاعلام الجماهيرية فى تقويم السياسات القائمة.
١٢- التعاون مع المؤسسات الأخرى للوصول إلى السياسات التى تراعى مصالح المجتمع .
١٣- مراقبة بنود الانفاق الحكومى على سياسات الرعاية الاجتماعية .
١٤- متابعة تنفيذ برامج ومشروعات السياسات الاجتماعية القائمة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع .
١٥- تحديد نواحى القصور فى السياسات الاجتماعية القائمة وتوصيلها للمسئولين .

١- النتائج المرتبطة بالتساؤل الرابع والمتعلق بالمعوقات التى تواجه النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية: حيث أوضحت الدراسة عدداً من المعوقات التى تواجه النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والتى جاءت مرتبة تنازلياً كما يلى:

١- غياب الاستقلالية لدى التنظيمات النقابية .

٢- شخصنة الحركة النقابية والتعاطى مع المطالب النقابية من وجهة نظر القيادات فقط .

٣- غياب آليات المساءلة داخل التنظيمات النقابية .

٤- عدم وجود أطر نقابية منتخبة وحقيقية تعبر فعلاً عن أعضاء النقابات .

٥- غياب الاطار القانونى المناسب الذى تحتكم إليه النقابات المهنية .

٦- عدم كفاية الموارد المالية الخاصة بالنقابات من اشتراكات أو رسوم وخلافه .

٧- عدم قدرة النقابات المهنية على الحشد أو تنمية العضوية بها .

٨- ضعف النقابات المهنية والاقتصار على العمل الخدمى دون الدفاعى .

٩- الازدواجية فى العمل النقابى والتقسيم بين مهنى وعمالى مما خلق ازدواجية العضوية .

١٠- غياب الرؤية العامة حول القضايا الاجتماعية التى تهم الأعضاء والمجتمع على السواء .

١١- تسلط دور النخبة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية مع تقلص دور النقابات

١٢- غياب الشفافية داخل الحركة النقابية ذاتها .

١٣- عدم وجود كوادر نقابية مؤهلة فى كافة مجالات العمل النقابى المختلفة .

١٤- ضعف التجديد أو الابتكار فى الأدوار النقابية التقليدية .

١٥- ضعف تمثيل النقابات المهنية فى ممارسة الأدوار المنوطة بها باعتبارها النخبة الممثلة .

١- النتائج المرتبطة بالتساؤل الخامس والمتعلق بالرؤية المستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية : حيث أوضحت الدراسة عدداً من المقترحات الخاصة بالرؤية المستقبلية لتفعيل دور النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والتى جاءت مرتبة تنازلياً كما يلى:

١- التأكيد على قيمة الديمقراطية داخل العمل النقابى .

٢- تحسين آليات التعاون بين النقابات والمؤسسات المعنية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية.

٣- ضرورة وجود رؤية نقابية شاملة للنهوض بالسياسات والبرامج الاجتماعية بالمجتمع .

٤- تحديد اطار العلاقة بين النقابات والدولة فيما يتعلق بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية .

٥- العمل على تطوير مصادر التمويل الذاتى بالنقابات المهنية .

٦- ضمان حرية العمل النقابى .

٧- رفع مستوى الوعى المجتمعى بالحقوق والواجبات تجاه السياسات الاجتماعية الحالية .

٨- بناء قدرات الأعضاء للمشاركة فى قضايا الشأن العام .

٩- اصدار تشريعات تضمن المشاركة الفعالة للنقابات المهنية فى صياغة السياسات الاجتماعية .

١٠- التواصل المستمر مع المجتمع من خلال القواعد الشعبية لضمان التأثير فى السياسات الاجتماعية .
١١- تبنى الدور الدفاعى للنقابة فى ضوء السياسات الاجتماعية القائمة .
١٢- بناء قدرات الأعضاء للمشاركة فى قضايا الشأن العام .
١٣- رفع مستوى الوعى المجتمعى بالحقوق والواجبات تجاه السياسات الاجتماعية الحالية .
١٤- التواصل المستمر مع المجتمع من خلال القواعد الشعبية لضمان التأثير فى السياسات الاجتماعية .
١٥- اصدار تشريعات تضمن المشاركة الفعالة للنقابات المهنية فى صياغة السياسات الاجتماعية .

- أهم توصيات الدراسة :

١- تنظيم لقاءات دورية بين النقابات المهنية مع ممثليها فى الوزارات المختلفة من أجل التباحث فى المطالب النقابية المختلفة.
٢- التعاون مع الجهات التنفيذية لحل المشكلات المختلفة التى تعانى منها التنظيمات النقابية المهنية.
٣- العمل على اصدار القوانين التى تضمن الحريات النقابية والتى من شأنها العمل على حل مشكلات التمثيل المؤسسى وتطير العمل التفاوضى .
٤- العمل على ايجاد آليات للتواصل المستمر بين اللجان النوعية بالأحزاب السياسية واللجان السياسية بالنقابات المهنية لصياغة المطالب النقابية بصورة قابلة للتحقيق مستخدمة فى ذلك أداة الحوار المجتمعى .
٥- يستدعى الدور المستقبلى للنقابات المهنية القيام بدور ما فى مواجهة الآثار الاجتماعية المترتبة على الخصخصة واقتصاد السوق والتحولات الاقتصادية من خلال حشد طاقاتها وتنظيم أساليب عملها ووضع برامج وخطط عمل متكاملة عبر التأثير فى السياسات الاجتماعية .
٦- الاطلاع على التجارب الدولية فى مجالات عمل النقابات المهنية والاستفادة من التجارب الناجحة فى تطوير العمل النقابى وزيادة اسهامات النقابات المهنية فى صنع السياسات الاجتماعية.
٧- العمل على ارتياد النقابات المهنية لمجموعة أدوار نقابية غير تقليدية فى المرحلة القادمة تتعدى حدود العمل النقابى مثل الدور الدفاعى والاقتصادى والدور الوطنى والاجتماعى.
٨- لابد وأن تتحلى النقابات المهنية بالمبادأة فى تقديم وجهات نظرها وما يعن لديها من مقترحات تجاه القضايا والسياسات الاجتماعية المختلفة التى تهم الرأى العام.
٩- أن يكون للنقابات المهنية دور فاعل ومؤثر فى عملية صنع السياسات وتنفيذها وتقويمها من خلال الأساليب النقابية المختلفة .
١٠- ضرورة وجود اطار مؤسسى يضم فى عضويته ممثلين عن كافة فئات ومؤسسات المجتمع المختلفة ومنها النقابات المهنية مهمته ابداء رأيه في عملية صنع السياسات الاجتماعية فى المجتمع وله قراراته النافذة فى ذلك.
١١- ايجاد اطار قانونى مناسب يضمن تحقق الشراكة الكاملة للنقابات المهنية فى صنع السياسات بالمجتمع.

١٢- ايجاد آلية للتعاون والتنسيق بين كافة النقابات المهنية لتنظيم مواقفها وتحديد رؤية واحدة تجاه السياسات العامة فى المجتمع.

١٣- العمل على تحقيق الشراكة بين كافة قطاعات المجتمع الثلاثة الحكـومى والأهلـى والخـاص وسـائر منظمات المجتمع المدنى ومنها النقابات المهنية لتنظيم موقفها تجاه السياسات المختلفة التى تهم المجتمع.

١٤- العمل عل ضمان استقلالية النقابات المهنية وكفالة الحق فى تشكيل النقابات وحرية العمل النقابى.

١٥- ضرورة أن يتم تقديم الدعم اللازم حتى تصبح النقابات المهنية كمنظمات مجتمع مدنى قـوة ضـاغطة وفاعلة على المستويات الشعبية والتنفيذية والتشريعية.

١٦- البحث عن مصادر للتمويل الذاتى للنقابات المهنية والعمل على ضمان الاستقلال المالى.

١٧- علاج المشكلات الداخلية بالتنظيمات النقابية والمرتبطة بتوفير الشفافية والمساءلة والديمقراطية .

١٨- العمل على ايجاد الكوادر النقابية المؤهلة والقادرة على ممارسة التثير فى السياسات الاجتماعية.

١٩- الحرص على التعاون مع المؤسسات الأخرى والمجالس التى لها تأثيرها فى مجالات صنع السياسات.

٢- العمل على بناء قدرات النقابات المهنية فى مجالات صنع السياسات الاجتماعية.

- المراجع المستخدمة فى البحث:

١- أدهم عدنان طبيل:**المجتمع المدني وصنع السياسات(الخدمات الاجتماعية نموذجاً)**، الحوار المتمدن، العدد: ٤٧٥٧ ، ٢٠١٥ .

٢- أحمد محمد مصطفى حياة اليعقوبى: **الدور السياسى للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي" التجربتان المصرية والتونسية فى العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات"** ،منظمة فريدريش إيبرت ، ٢٠١٥، ص٥.

٣- محمود شاهين : **الحقّ في التنظيم النقابي ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن " سلسلة مشروع تطوير القوانين (١٨) "** ، رام الله ، بدون سنة نشر ، ص ص ٧،٨.

٤- بومقورة نعيم : **الحركة النقابية فى الجزائر وسياستها المطلبية " الأجر نموذجًا "** ، المجلة العربية لعلم الاجتماع (اضافات) ، العدد الأول ، الجزائر ، ٢٠٠٨، ص٢٥.

٥- طارق طاهر عبده: **شراكة الفقراء كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر** ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ،٢٠١٢.

٦- سامية البطمة و يوسف عدوان : **سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة** ، مراجعة : عبد الفتاح أبو شكر ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ،٢٠٠٧ ،ص ص ٦٩- ٧٠.

٧- ايمان موسى النمس : **دور النقابات العمالية فى صنع سياسات الحماية الاجتماعية فى الجزائر " دراسة مرحلة التعددية النقابية "** ، دار ناشرى الالكترونية، مارس ٢٠١٤ ، ص ص ١٣٢- ١٣٧ .

٨- حازم محمد ابراهيم مطر : **اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** ، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية ، حلوان، ٢٠١٢ ، ص٣٢٦-٣٢٩

٩- رشا عبد الله سالم الحنيطى: **مدى فاعلية النقابات المهنية فى عملية الاصلاح السياسى فى الأردن** ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٩، ص ص ١- ٢.

١٠- ماجدة فريد محمد سرور : تحليل مضمون برامج الأحزاب السياسية المصرية كمدخل لتحديد مستقبل سياسات الرعاية الاجتماعية ، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون " مستقبل الخدمة الإجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة "، المجلد السادس ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ٢٠١٢ ، ص ص ٢٣٨٦، ٢٤٢٥ .

١١- منال محمد نصر الدين الأمين : الحركة النقابية السوادنية ودورها فى السياسة ١٩٥٦- ١٩٨٥ ، رسالة دكتوراة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٥ ، ص ٥٧٠ .

١٢- مدحت محمد الرفاعى : دور المنظمات غير الحكومية فى صنع السياسات العامة البيئية مع التطبيق على قضية تلوث الهواء فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ص ١٨٤- ١٩٠.

١٣- حنان محمد حافظ : الدور السياسى للنقابات المهنية فى مصر " دراسة حالة للنقابة العامة للمحامين " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ص ٣٠٧- ٣١٣.

14- Kinney, Nancy Theresa : **When religion speaks for the poor: Religious groups and the formulation of public welfare policy**,phd, University of Colorado at Denver,U.S.A, 2001.

15- Bryant, Toba : **The social welfare policy change process: Civil society actors and the role of knowledge**, University of Toronto, Canada , 2001.

16- Wong, Seng-lee: **The technical community and policy making: An - exploratory study of United States research-related associations in the policy making process** , Ph.D, University of Pittsburgh, U.S,A, 1990,179.

17- MacDonald, Jo-Anne : **Priority Setting and Policy Advocacy for Community - Environmental Health: A Comparative Case Study of Three Canadian Nursing Associations** , University of Ottawa (Canada, 2012,p 345.

18- Muniz Gilbert Mario :**Citizen participation Health Policy- Making :a National Perspective**, Ph.D , Texas A&M University ,1982, p227.

19- www.almaany.com.
20- http://www.dictionary.com/browse/professional-association.
21- www.popular- alliance.com.
22- Pinnock ,k.: the Impact of the NGO Sector and Roma Gypsy Organizations on Bulgarian social Policy MaKing 1989-1997,Journal of social Policy,31(2 ,2002,PP.,229-250.
٢٣- فريد زهران: **الحركات الاجتماعية الجديدة**، الطبعة الأولى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص ١٩ .
٢٤- سحر ابراهيم الدسوقى: **مستقبل المجتمع المدنى بعد ثورة ٢٥ يناير** ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة، ٢٠١٢، ص٣٦ .
25- www.djelfa.info/vb/showthread.phd?t433585.
٢٦- منة الله عبد الوهاب **: الحركة النقابية" قضايا السياسة والمجتمع"** ، دار غزة للنشر والتوزيع ،الخرطوم، ٢٠٠٧ ، ص١٦ .
27- Partricia Kennett: **Comparative Social Policy " Theory and research "** ,open university , Philadelphia,2001,pp1-3.
٢٨- حفيظة شقير ومحمد شفيق صرصار : **النساء والمشاركة السياسية " تجربة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية"** ، منشورات المعهد العربى لحقوق الانسان، ٢٠١٤، ص٢١ .
٢٩- محمود شاهين: **حول الحق فى التنظيم النقابى** ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين ، رام الله ، ٢٠٠٤، ص٥ .
٣٠- الهيئات الأهلية للعمل المدنى: **تأثير ودور منظمات المجتمع المدنى فى محيطها المحلى والوطنى** " ورشة عمل " ، لبنان – طرابلس، ٢٠١٣/٢٣ ، ص٢٣ .
٣١- محسن عوض وآخرون: **دليل التمكين القانونى للفقراء " خبرات وتجارب"** ، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠١٣، ص ص ٢٠٤،٢٠٣ .
٣٢- جيمس أندرسون : **صنع السياسات العامة**، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٧-١١٠ .
٣٣- جميل النمرى وآخرون: **تطوير آليات العمل النقابى**، مركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان – الأردن، ٢٠١٠، ص ١٣ .
٣٤- **المجتمع المدنى فى العالم العربى " التطور- الاطار القانونى- والأدوار** " / متاح فى : www.Icnl.org
٣٥- محمد جعفر: **دور النقابات العمالية فى صنع السياسات العامة**، موقع الريان المغربية، أبريل ٢٠١٥ ، متاح فى: htt//rayanepress.ma/news.pgp//?extend.129.7

٣٦- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينى: **سبل تفعيل دور النقابات العمالية فى صياغة السياسات العامة**، القدس، ٢٠٠٧، ص ص ٦٦،٦٥ .
37- Kangas,o,palme,j: **making social policy work for economic development** ,international journal of social welfare .institute for future studies ,18, p.p 562-572.
38- Pinnock,k.**,: the impact of the NGO sector and romea gypsy organizations Bulgarian social policy making 1989-1997, journal of policy** ,31(2),2002,pp.229-250.
٣٩- زيبرى حسين و نادين عبد الله: **تحديات الحركة النقابية الجديدة أو المستقلة فى مصر والجزائر** ، مجلة الديمقراطية ، وكالة الأهرام ، القاهرة ، المجلد ١٥ ، العدد ٥٩، ٢٠١٥ ، ص٦٦.
٤٠- ايمان موسى النمس : **دور النقابات العمالية فى صنع سياسات الحماية الاجتماعية فى الجزائر " دراسة مرحلة التعددية النقابية "** ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩ .
41- http//darkhalilhussein blgspot.com.eg/2013/05/blog-post.html.

٤٢- محروس محمود خليفة : **السياسة الاجتماعية والتخطيط فى العالم الثالث** ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣،ص٦ .

43-https://ar.wikipedia.org/wiki.

٤٤- احسان محمد الحسن: **السياسة الاجتماعية مستلزماتها ومهامها فى الدول العربية** ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٩٥، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٨٢ .

٤٥- منى عطية خزام خليل: **العولمة والسياسة الاجتماعية**، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، ٢٠١٠ ، ص ٢١٧.

٤٦- أحمد عبد الفتاح ناجى وهاشم مرعى هاشم : **سياسة الرعاية الاجتماعية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٩.

٤٧- على الزغبى: **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسى فى العالم العربى"** حالة الكويت"، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت، العدد ٤١ ، مايو ٢٠١٥ ، ص .

٤٨- محمد الدرس: **التخطيط بالمشاركة" التخطيط الديمقراطى" " التجربة المصرية"** ، ندوة" الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية "، المعهد العربى للتخطيط بالتعاون مع رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، مايو ٢٠٠٣، ص .

٤٩- حسن لطيف كامل الزبيدى: **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادى للدولة فى العالم الثالث**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، العين- الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٢، ص ٢٧٥.

٥٠- منى عطية خزام خليل: **العولمة والسياسة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥.

٥١- ماهر أبو المعاطى على: **السياسة الاجتماعية " أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية"** ، الطبعة الأولى ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص١٦٥.

٥٢- منى عويس وعبلة الأفندى: **التخطيط الاجتماعى والسياسة الاجتماعية** ، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٥٥.

٥٣- يوسف إلياس: **الاطار القانونى للسياسات الاجتماعية فى دول مجلس التعاون**، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية " المفاهيم والمجالات والاشكاليات" ، سلسلة الدراسات الاجتماعية ، العدد ٧٧، المكتب التنفيذى لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى ، المنامة ، ٢٠١٣ ، ص١٥.

54- Richard A Conto : **Political and Civic Leadership " A reference Handbook "** , Sage Publication ,Inc, 2010,p. 237.

٥٥- رودولف كولب : **احصاءات الضمان الاجتماعى كأداة ارشادية لصنع القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية** ، المجلة الدولية للتأمينات الاجتماعية "الاصدار العربى"، المجلد الثانى، السعودية، ١٩٨٩، ص٢٢.

٥٦- سامية محمد فهمى وسمير حسن منصور: **الرعاية الاجتماعية " أساسيات ونماذج معاصرة"**، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤، ص٣٤.

٥٧- عبد الحليم رضا عبد العال: **السياسة الاجتماعية" أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية"**، دار الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٩، ص١١.

٥٨- محمد زكى أبو النصر: **الاستبعاد الاجتماعى" الوجه الآخر للسياسة الاجتماعية"**، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢٠٩.

59– Paul Spiker : **Social Policy and Practice** ,Third Edition ,Policy Press ,Uk, 2014,P.

٦٠- محمد بن أحمد الصالح : **الرعاية الاجتماعية فى الاسلام وتطبيقاتها فى المملكة العربية السعودية** ، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر ، الكويت، ١٩٩٩، ص١١.

61- http:// www.ignow.ac.in/upload/bswe-o2-block 5 -unit 25 pdf.

٦٢- طلعت مصطفى السروجى وآخرون: **السياسة الاجتماعية**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان، ٢٠٠٤، ص ١٣٥ .

٦٣- ناثان جليزر وآخرون: **حدود السياسة الاجتماعية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد الثامن عشر، العدد الثانى، الكويت، ص١٨٧ .

٦٤- ازبيل أورتيز : **السياسة الاجتماعية " مذكرات توجيهية فى السياسات "**، ادارة الشئون الاجتماعية والاقتصادية ، الأمم المتحدة، ٢٧، ص٧.
٦٥- الفاروق زكى يونس : **سياسة الرعاية الاجتماعية والعولمة " دور المجتمع المدنى ومؤسساته"** ، المؤتمر السنوى الحادى عشر" العولمة والخدمة الاجتماعية" ، الجزء الأول ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة – فرع الفيوم ، ص١٠٧.
٦٦- جيمس اندرسون: **صنع السياسات العامة**، ترجمة: عامر الكبيسى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الدوحة ،١٩٩٨، ص٥.
٦٧- جيمس اندرسون: **صنع السياسات العامة**، مرجع سبق ذكره ، ص٦٠.
٦٨- ولاء على البحيرى: **البرلمان والسياسة الاجتماعية**، مجلة النهضة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٨٤.
٦٩- ماهر أبو المعاطى على: **السياسة الاجتماعية " أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية"**، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٢.
70- Andrade G,R,B, vaitsmanJ: **the participation of civil society in health and social policy councils I the city of pirai**, ciencia e soude coletiva,18,7,pp 2059-2068.
71- **MacDonald,jo-anne**: **priority setting advocacy for community environment acomparative case study of three Canadian association ,university of Ottawa** , canda, 2012,p345.
٧٢- مدحت محمد الرفاعى : **دور المنظمات غير الحكومية فى صنع السياسات العامة البيئية مع التطبيق على تقنية تلوث الهواء فى جمهورية مصر العربية** ، مرجع سبق ذكره.
73- Veitch K : **law ,social policy and the constitution of markets and profit making** ,journal of law and society ,2013,40,1,pp324-154.
٧٤- حنان محمد حافظ : **الدور السياسى للنقابات المهنية فى مصر** ، مرجع سبق ذكره.
75- Frank fischer and et al: **handbook of public policy analysis theory ,and methods** , taylor and franis group ,llc,new york , 2007.
٧٦- ايهاب ماهر عبدالجليل : **دور النقابات العمالية فى المشاركة فى تنمية البيئة بمصر**، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.
٧٧- داليا زكى قاسم محمود : **النشاط النقابى للموظف العام** ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠١٠ .
78- Bryant toba : **the social welfare policy change process : civil society actors and the role of knowledge**,university of Toronto ,canda ,2001.
٧٩- سماح سيد مرسى : **النقابات المهنية والتنمية البشرية فى المجتمع المصرى** " دراسة حالة لنقابة المهندسين " ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.
80- kinny,nancy Theresa: **when religion speak for the poor " religion groups and the formulation of public welfare policy"** ,phd, ,university of colordo at Denver dissertations, u.s.a., 2001.
٨١- منال محمد نصر الدين الأمين : **الحركة النقابية السوادنية ودورها فى السياسة**، مرجع سبق ذكره.